جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الأدب واللغة العربية

مذكرة ماستر

الأدب العربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية

رقم: ل.ع/74

إعداد الطالب:
نادية عريوة

يوم:28/06/2022

القراءة اللسانية للتراث اللغوي العربي عند محمد عبد العزيز عبد الدايم كتاب النظرية اللغوية في التراث العربي –أنموذجا–

لجنة المناقشة:

باديس لهويمل	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيس
ليلى كادة	أ.د	جامعة بسكرة	مقرر
صفية طبني	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقش

السنة الجامعية:2021-2022

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الأدب واللغة العربية

مذكرة ماستر

الأدب العربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية

رقم: ل.ع/ 74

إعداد الطالب:
نادية عريوة

يوم:28/06/2022

القراءة اللسانية للتراث اللغوي العربي عند محمد عبد العزيز عبد الدايم كتاب النظرية اللغوية في التراث العربي –أنموذجا–

لجنة المناقشة:

باديس لهويمل	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيس
ليلى كادة	أ.د	جامعة بسكرة	مقرر
صفية طبني	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقش

السنة الجامعية:2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لكل مقام مقال، ولكل نجاح شكر وعرفان.

تتسابق أمواج الشكر لتعانق شواطئ التقدير، وتبحر في سفينة العرفان نحو رحلة الحب والامتنان.

تتناثر الحروف حبرا، لتنسج الكلمات حبا واحتراما للأستاذة الدكتورة ليلى كادة على أفكارها النيّرة ونصائحها القيمة وجهودها الطيبة التي رافقتني وزينت رسالتي وسددت خطاي.

وإلى الأستاذ الدكتور الأمين ملاوي الذي وجهني لهذا المنجز القيّم له مني عظيم التقدير والاحترام.

والأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم الذي أعانني وذلل صعوباتي شكري وامتناني.

واعترافا بالجميل لكل من علمني حرفا فصرت له محبا.

وإلى كل من آمن بنجاحي ووثق بقدراتي وترك أثرا في دراستي، بدعوة أو رسالة أو كلمة طيّبة ودي ومحبتي.

وخالص شكري وعظيم ثنائي للجنة العلمية المناقشة التي تجشمت عناء قراءة البحث وتصويبه وتقويم اعوجاجه

مقدمة

مقدمة

يحيلنا النظر في مناهج البحث اللغوي إلى وجوب الارتداد إلى التراث العربي،لإعادة قراءته وفق أدوات معرفية تمكننا من فهمه،واسهامه في بناء النظر اللغوي الجديد ويعرف هذا التوجه بلسانيات التراث،وهي اتجاه لساني يروم مساءلة تراثنا اللغوي بالرؤية اللسانية المعاصرة،بغية تجديده وصوغ مفاهيمه.

من هنا انبثق موضوع المذكرة الذي وسمته بـ:

"القراءة اللسانية للتراث اللغوي العربي عند محمد عبد العزيز عبد الدايم كتاب النظرية اللغوية في التراث العربي"

-أنموذجًا-

ونظرا لأهمية الموضوع، آثرت أن تكون الدراسة عن هذا المنجز القيّم الذي أولى العناية بالموروث اللغوي العربي شغفا بخدمته، معملا عقله مشغلا فكره في الإبانة عن كنه قضاياه وبلورتها في قالب جديد .

ومن الأسباب التي دفعتني لخوض غمار هذا البحث هو مكانة وعظمة التراث اللغوي العربي.

وسبب ذاتي هو كفاءة الأستاذة الدكتورة "ليلى كادة" التي برقي فكرها وأسلوبها المميّز أحبتنا في مقياسها، فرغم صعوبته قدمت جهود لتيسير أفكاره، وتمكنت بطيب معاملتها أن تلج إلى عقولنا وتكسب قلوبنا فكان لنا شغف الاطلاع والدراسة في التراث.

وسيق البحث للإجابة عن جملة من الإشكاليات أوجزها في الآتي :

- ما النظرية وما هو السبيل الممهد لها؟
- هل جهود اللغويين ترقى لأن تؤسس نظرية في الصرف العربي؟
- هل تقتصر النظرية النحوية في التراث اللغوي على نظرية العامل فقط؟
- هل للمعجم نظام يحكم مفرداته ،ويحقق ما يسمى بالنظرية المعجمية؟

وفي محاولة فك حصون هذه الإشكالات، للوصول إلى الإجابة، أسفرت جهودي على خطة بحث قوامها: مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة.

فجاء الفصل الأول معنونا بـ: النظر اللساني وحظ التنظير اللغوي منه عند "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**"، اقتضى ستة مباحث، مسوق أولها لمفهوم النظرية، وخُصص الثاني لعلاقة النظرية بكل من الظاهرة والنظام والمنهج، وتعلق ثالثها بمفهوم النظرية اللسانية، وتضمن الرابع شروط وإجراءات النظرية اللغوية، وعالج خامسها طبيعتها ،وشمل السادس بناؤها وتقويمها.

أما الفصل الثاني فجاء موسوما بـ النظرية الصرفية و النحوية العربية على ضوء القراءة اللسانية، قُسم إلى ستة مباحث، تناولت في أولها الظاهرة الصرفية وعُقد ثانيها للأنظمة الصرفية وسيق الثالث للنظرية الصرفية، وتضمن رابعها الظاهرة النحوية ، والخامس تطرقت فيه إلى الأنظمة النحوية، وخُصص سادسها للنظرية النحوية.

ووزع الفصل الثالث على ستة مباحث: تضمن أولها الظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها، والثاني النظرية المعجمية،وخُصص ثالثها لنظريات الجمع والتصنيف المعجمي والتحليل الدلالي،وسيق الرابع لنظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية،وخامسها للتركيب المعجمي في النظرية اللغوية العربية، أما السادس شمل نظام الكتابة العربية.

ذُيّل البحث بخاتمة كانت حصيلة لأهم النتائج المتوصل إليها.

أما مكتبة البحث فالتفت حول أثيت من الكتب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- النظرية اللغوية في التراث العربي: لمحمد عبد العزيز عبد الدايم.
- أصول النحو العربي: لمحمد عبد العزيز عبد الدايم.
- نظرية الصرف العربي: لمحمد عبد العزيز عبد الدايم.
- اللغة العربية معناها ومبناها: لتمام حسان.
- التفكير العلمي في النحو العربي: لحسن خميس الملخ.

وسلكت في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل، للوقوف على أهم أفكار الكتاب.

أما الصعوبات التي واجهتني ندرة الأبحاث حول دراستي، فبدا لي الأمر عسيرا، ولكن بعد محاولتي وبذلي قصارى جهدي وسعيي في فهمي موضوعي استطعت أن أذلل الصعاب.

ختاما، أتوجه بأسمى آيات التقدير والاحترام والشكر والامتنان للأستاذة الدكتورة ليلى كادة" على رعاية هذا البحث ،الذي وجهته بكل صرامة وجدية حتى يخرج في أبهى حلة ترونه عليها.

ولابد من الاعتراف لذوي الفضل بفضلهم فإنّني أُعرب عن شكري وامتناني وتقديري واحترامي إلى العالم الفاضل الأستاذ الدكتور الأمين ملاوي الذي وجهني لهذه الدراسة .

الفصل الأول

النظر للساني وحظ التنظير اللغوي منه

عند محمد عبد العزيز عبد الدايم

توطئة:

تروم هذه الدراسة الحديث عن النظام والظاهرة والمنهج الذي يمهد لنا السبيل في البحث عن النظرية .

سعى "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدائم" لِمّ شتات الركام المعرفي المتناثر، في خبايا جوهر تراثنا اللغوي والقول بحقيقة وجود نظرية في التراث العربي، بكشف الأنظمة الموجودة في ظواهر اللغة العربية برؤية بصيرة وقراءة حصيفة تهدف إلى التنظير.

يقول "حافظ إسماعيل علوي":« الموروث اللغوي العربي بحاجة إلى كهرباء تضيء ما بداخله ولون يزهو به، لفتح نوافذ جديدة يظل بها صامدا وبرجا شامخا»[1]

[1] – ينظر: حافظ اسماعيلي علوي، وليد احمد العناني:أسئلة اللغة،أسئلة اللسانيات ، الدار العربية للعلوم: ط1، يروت، 2009 م، ص 321 .

المبحث الأول: مفهوم النظرية:

أ- **لغة:** تعود كلمة النظرية في أصلها اللغوي إلى مادة (ن ظ ر) ، فقد جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395 هـ):

نظر: « النون والظاء والراء أصل صحيح يرجع فروعُه إلى معنىً واحد وهو تأمُّل الشيء ومعاينته»[1].

وورد في لسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ) النظر: حِسُّ العين... و تقول العرب: نَظَرَ يَنْظُرُ نَظَرًا، نَظَرت إلى كذا وكذا من نَظَر العين ونَظَر القلب، و يقول القائل للمؤمَّل يرجوه: إنما نَنْظُر إلى الله ثم إليك؛ أي إنما أَتَوَقَّع فَضْل الله ثم فَضْلك، الجوهري: النَّظَر تَأَمُّل الشيء بالعين ،وإذا قلت نَظَرْتُ إليه لم يكن إلا بالعين، وإذا قلت نظرت في الأمر يحتمل أن يكون تَفَكُّرا فيه، وتدبرا بالقلب... والنَّظَرُ يقع على الأجسام والمعاني، فما كان بالأبصار.فهو للأجسام وما كان بالبصائر كان للمعاني[2].

وذُكر في المعجم الوسيط:

نَظَرَ إلى الشيء نَظَرًا، ونَظْرًا: أبصره وتَأَمَّلَه بعينه، وفيه تدبّر وفكّر، يقال: نظر في الكتاب، ونظر في الأمر[3].

حاصل النظر فيما سبق يجد أن الجذر اللغوي "ن، ظ، ر" يدور في مجمله في المعاجم اللغوية العربية حول معنيين:

---

[1] – ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991 م، 5/ 444 .

[2] – ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، ط 1، بيروت ،1997م، 6/211-212.

[3] – مجموعه من المؤلفين: المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية، ط 4، القاهرة، 2004م، ص 931.

الأول: متعلق بالجانب المادي المحسوس، النَّظر: بمعنى بصر وتأمل ورأى بحس العين.

والثاني: متعلق بالجانب المعنوي المجرد، النَّظر: بمعنى البصيرة، التأمل والتفكر وإعمال العقل في الأمر والتدبر بحس القلب.

فالنّظر يجول العين في المحسوس، ويجول الفكر في المعقول.

ب–اصطلاحا: وردت النظرية في كتاب "التوقيف على مهمات التعاريف" للمناوي بدلالة:

النظر: وهو طلب المعنى بالقلب من جهة الذكر، كما يطلب إدراك المحسوس بالعين، يقول "الحرالي": أول موقع العين على الصورة نظر، ومعرفة خبرتها الحسية بصر، ونفوذه إلى حقيقتها رؤية. وقيل: البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورؤيته وقد يراد به التأمل[1].

كما نجد لمصطلح النظرية حضور في البيئات المعرفية والمعاجم الفلسفية منها: النظرية قضية تثبت ببرهان، وهي عند الفلاسفة تركيب عقلي، مؤلف من تصورات منسقة، تهدف إلى ربط النتائج بالمبادئ [2].

وتعرف بأنها: جملة تصورات مؤلفة تأليفا عقليا، تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات. وهي فرض علمي يمثل الحالة الراهنة للعلم، ويشير إلى النتيجة التي تنتهي عندها جهود العلماء أجمعين في حقبة معينة من الزمان[3].

وتعرف أيضا بأنها: إنشاء تنظيري للعقل يربط النتائج بالمبادئ.

---

[1] – المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1990م، ص 326.

[2] – جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، (د ط)، بيروت، لبنان، 1982م، 2/ 477.

[3] – مراد وهبة: المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، ط5، القاهرة، 2007م، ص 648.

ويرى كلود برنار"claude Bernard" النظرية هي: الفرضية المحققة، بعدما جرى إخضاعها للرقابة المحكمة العقلية والنقد الاختباري... لكن على أي نظرية لكي تظل صالحة أن تتطور دائما مع تقدم العلم وأن تبقى خاضعة باستمرار للتحقق ولنقد الوقائع الجديدة التي تظهر[1].

فالنظرية بهذه الرؤية الفلسفية هي جملة من المبادئ والتصورات المتحكمة في الظاهرة والمنهج، وهي تفكير نظري مجرد يقف وراء المعرفة أو خلف عملية التصور[2].

من التعريفات الاصطلاحية للنظرية:

هي الإطار التصوري الملائم لتفسير الظواهر والمواضيع، لتصبح مفهومة من خلال هذا الإطار والتوجيه النظري.

وتعرف أيضا بأنها: إطار فكري يفسر مجموعة من الحقائق العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط .

هي أيضا: مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة، وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها؛ أي إنها تضع تفسيرا علميا لموضوع معين مما يكسبه معنى واضح في الذهن[3].

يعرف " ويلي" 1981 Ouellet النظرية بأنها: افتراض أو مجموعة افتراضات مطروحة بقصد تفسير القوانين المعروفة واقتراح تجارب جديدة.

---

[1] – أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية،عويدات، ط2، بيروت، باريس، 2001م، 3/ 1454 - 1455.

[2] – ينظر: الأمين ملاوي: جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين المنهج والاستعمال، (رسالة دكتوراه)، مخطوطة،قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 1430 هـ- 2009 م، ص 19.

[3] – خالد حامد: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار جسور، ط2، الجزائر، 2012م، ص 86 .

وتعرف النظرية أيضا بأنها: بناء مجرد للتفسيرات والتنبؤات للعلاقة بين الظواهر، وبناء النظرية هو إذن إجراء يقوم على اختراع سلسلة من الحجج لتبرير الأحداث والظواهر، فتفسير أي ظاهرة يعتمد على نظريات، تربط الأفكار حول الملاحظات التي نقيمها.

فالنظرية هي غذاء المعرفة، فهي التي تميل إلى توضيح ما يعتبر اعتقاد، النظرية هي نظام تفسيري يميل نحو اليقين، تقوم بتنظيم أحداث وظواهر الواقع، في إطار البحث[1].

تفيد النظرية في رسم مخطط للملاحظة، و في وضع أسئلة البحث أو الفرضيات بهدف الوصول إلى تفسيرات.

ومنه فهي عبارة عن نظام منسجم لتفسير العلاقات المتداخلة التي توجد بين العناصر المكونة للظاهرة[2].

ومصطلح النظرية يشير إلى أنها النظام التجريدي الذي يجمع بين الأفكار ويوحد بينها ويضعها في قالب يعكس معنى المفاهيم التي يطرحها العالم[3].

ويعود الأصل اليوناني للفظة النظرية (Theoria) يعني التأمل[4].

صفوة القول أن مفهوم النظرية يتمركز مدلولها ويصب حول معنى جوهري وهو:

---

[1] – أ.لارامي وفالي :البحث في الاتصال ،ترجمة ميلود سفاري وآخرون ،مخبر علم اجتماع الاتصال ،(د ط)،الجزائر ،2004م ،ص161-162.

[2] – المرجع نفسه، ص 163.

[3] – إحسان مُحَمَّد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة"، دار وائل، ط2، عمان، 2010م، ص 18.

[4] – ماجد مرسي جميل عزيز: النظرية العلمية في الفكر المعاصر، المكتب العلمي ، (د ط)، الإسكندرية، 2001م، ص 22 .

مجموعة افتراضات وتصورات عقلية تصف أو تفسر النظام الذي تحتويه الظاهرة، تثبت أو تكشف عن حقيقة ما.

و قد عرفها "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" (*) في كتابه الموسوم بـ:" النظرية اللغوية في التراث العربي"، قائلا: ((هي تلك الفروض الذهنية أو العقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها))[1].

يتجلى لنا من تعريف الباحث أن النظرية: هي الصورة العقلية المقابلة للنظام التي تتضمنه الظاهرة، أو هي فرض عقلي مجرد و جهد فكري وتصور ذهني يرسمه العلماء في استنباط وضبط الأنظمة التي تملكها الظاهرة.

يحيلنا النظر فيما سبق ذكره أن المدلول الاصطلاحي للفظة النظرية له صلة وثيقة بالمدلول اللغوي، فالدلالة الاصطلاحية تأخذ بأعناق الدلالة اللغوية ،من منطلق أن الفروض تستوجب حضور التصور الذهني والتأمل العقلي، هذا ما نلحظه جليا في المعنى اللغوي الذي تتمحور أغلب معانيه حول التأمل والتدبر والتفكر.

(*)–مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية، رئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، خبير في المجمع اللغوي بالقاهرة، عضو المجلس الأعلى للثقافة، شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية، درس في العديد من الجامعات العربية والدولية، صدر له العديد من المؤلفات: نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، التحليل التوزيعي للغة العربية، السمات النحوية للعربية، الوحدة التركيبية للعربية معاييرها وأنماطها. (مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، ط1، القاهرة، 2006م، ص 382 .

(1) – مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 17.

المبحث الثاني:علاقة النظرية بكل من الظاهرة والنظام والمنهج:

1-**علاقة النظرية بالظاهرة:** هي تفسير للظاهرة ببيان أو وصف نظامها الذي تملكه.

2- **علاقتها بالنظام:** تصور أو افتراض يقدمه العلماء في وصف وتقديم النظام أي تصف وتضبط وتحدد النظام.

3- **علاقاتها بالمنهج:** مجموعة خطوات أو إجراءات تتبع للوصول إلى حقيقة ما تتصل بالنظرية[1].

المبحث الثالث: مفهوم النظرية اللسانية:

‹‹النظرية اللسانية هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير، ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من المسلمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية››[2].

المبحث الرابع: شروط وإجراءات النظرية اللغوية:

1_شروط النظرية اللغوية:

لكي تؤسس أي نظرية لابد لها من شروط تحكمها، عرض "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" الشروط التي تبنى عليها النظرية اللغوية، في منجزه الموسوم بـ"النظرية اللغوية في التراث العربي"، في معرض حديثه عن هاته الشروط نادى بضرورة الوقوف على قواعد التوجيه ،في قوله:« لقد حقق

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 17-20.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية "نماذج تركيبية ودلالية"، دار توبقال، ط3، الدار البيضاء، 1993م، ص 13.

اللغويون العرب لنظريتهم اللغوية الشروط العامة اللازمة للنظرية العلمية الصحيحة»[1]. ومن ذلك مايلي:

1-**1- التجريد والعموم:** أن تشتمل القاعدة على حكم مجرد تقوم على أساسه، يتصف بقابلية تعميمه على أغلب الجزئيات[2].

وهما شرطان أو خاصيتان انبنى عليهما النحو العربي والتي تتحقق بـ:

✓**حرصهم على القياس:** قدم العلماء أقيسة مستقاة من الشواهد التي ثبتت في اللغة، جردوها من الشواهد فأنتجت لهم قواعد عامة، يقول اللغويون العرب عن القياس الذي هو تجريد للمادة المسموعة واستنباط قواعدها[3]. نصَّ " أبو عثمان علي ابن جني" فقال: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، و إنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيد" أجزْتَ ظَرُف بِشْر وكرُم خالد »[4].

✓**محاولتهم تقليل الشواهد غير القياسية:** الشواهد الشاذة التي لم تسمع من قبائل العرب التي ترتضى عربيتها، فهي تظل صحيحة في نفسها لا يتم تحديدها في بناء قاعدة عامة، أبان ابن السراج في غير المقيس: «الشاذ محكي، ويخبر بما قصد فيه ولا يقاس عليه»[5].

---

(1) – محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 23 .

(2) – محمد الروكي: نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، الدار البيضاء، ط1، الرباط، 1994م، ص 63.

(3) – محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 23.

(4) – ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار: دار الهدى، ط 2، بيروت، لبنان، (دت)، 357/1.

(5) – ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،ط3، بيروت، 1996، 2 /351.

1-2-الشمول/ الاكتمال: بمعنى أن تتضمن الظاهرة اللغوية كل مفردات اللغة، حتى تبرهن بأنها نظرية، يقول "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم": الاكتمال هو أن تشتمل النظرية على مفردات الظاهرة اللغوية كلها؛ أي: أن يكون ثمة موضع في النظرية لكل مفردات الظاهرة. ويظهر اكتمال النظرية اللغوية العربية وتمامها من أمور، نحو:

- ✓ **التقعيد لما خرج عن نظرية العامل:** مثلما قعدوا لما جاء وفقها، كتقعيدهم لورود الحركات وفقا للمناسبة وللإتباع أو التخفيف، مما ورد وفق نظريتهم الأساسية التي اتخذوا لها مصطلح العامل.
- ✓ **التقعيد لشواذ القراءات على حساب القواعد التي تقدمها النظرية اللغوية العربية.**

1-3- البساطة: تظهر من خلال:

- ✓ **حرصهم على تجنب التعقيد في قواعدهم**[1]: من ذلك نصهم على أنه: «كلما كان الإضمار أقل كان أولى»[2]؛ أي التبسيط وعدم التعقيد. « وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير»[3]، بمعنى التقليل من التقدير، فالنظرية التي لا تحتاج إلى تقدير أولى من التي تحتاج إلى تقدير.

1-4- تحقيقهم الاتساق بين القواعد التي تنتجها نظريتهم: من خلال أمور، من أبرزها:

- ✓ **نصهم على ورود الاتساق في اللغة:** كقاعدة "طرد الباب على نسق واحد" التي يعبر عنها "ابن جني" بالمماثلة والتجانس، يقول: « ثم قالوا: نُكْرمُ، و تُكْرِم، ويُكرِم، فحذفوا الهمزة وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا

---

(1) – مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 23 - 24.

(2) – ابن الانباري: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب، (دط)، مصر، 1980، 1/ 315.

(3) – ابن الانباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد: المكتبة العصرية: بيروت، 2007م، 1/ 201.

أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم»[1].

- ✓ **رفضهم التناقض:** ومن ذلك قولهم أن « الفعل إذا لم يرفع ظاهرين نحو قام عمرو وخالد كان أن لا يرفع مضمرين أولى»[2].
- ✓ **نصهم على اعتماد اللغة المشابهة والتشاكل والتجانس بين القواعد:** نصهم أن « الأفعال المضارعة إنما أعربت، ولم تكن مستحقة للإعراب، لما فيها من مشاكلة الأسماء المستحقة للإعراب، فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب، كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها، عند لحاق النون بها أولى و أوجب، لأن مشاكلة الفعل المضارع للماضي أكثر من مشاكلة الاسم»[3].

ويقول ابن الأنباري (ت 577 هـ): «إنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، و المحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة نحو" تَضْرِبْنَ" و حذفوا الهمزة من أخوات "أُكْرِمُ" نحو " نُكْرِم، وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ" والأصل فيه " نُؤَكرم، تُؤَكرم، ويؤَكرم"، كما قال: * فإنه أهل لأن يؤكرما*

حملا على أُكْرِمُ، وإنما حذفت إحدى الهمزتين من "أُكرم" لأن الأصل فيه "أُأَكرم" فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفا، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، وكذلك حذفوا الواو على أخوات يَعدُ"، نحو: "أَعِدُ ، ونَعِدُ، وتَعِدُ" والأصل فيها: "أَوْعِدُ، وَنَوْعِدُ، وتَوْعِدُ" حملا على "يَعِدُ" و إنما حذفت الواو من "يعد"

---

(1) – ابن جني: المنصف شرح لكتاب التصريف، مصطفى البابي الحلبي، ط1، القاهرة، 1954 م، 1/ 192.

(2) – عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، (دط)، العراق، 1982 م،1/ 280.

(3) – السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دط)، مصر، 1990م، 26/2.

لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف»[1].

1-5-مراعاة الاقتصاد: أي الاختصار في بناء قواعدهم، تعكسه ضوابط تتمثل في:

- ✓ **تقليل الأوجه قدر الاستطاعة**: من ذلك قاعدة « المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير»[2]، أي التقليل من القواعد، فتوجيه نظير لقاعدة موجودة أفضل من نظير ووجه جديد.
- ✓ **مراعاة الظاهر ما كان لذلك سبيل**: يقول"الصيمري" « لا يُعْدَلُ عن ظاهر الكلام إلى تقدير آخر إلا بدليل»[3].
- ✓**تجنب التأويل قدر الاستطاعة**: فلا يستندون إليه إلا للضرورة، ومن ذلك قولهم:« إذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه، كان أولى من تأويل غير ذلك معه»[4].
- ✓**تجنب التفريع**: فلا يأخذ بالصور الفرعية، إلا في حالة عدم القدرة على التوجيه بالأصل.
- ✓**وعيهم باقتصاد اللغة**: فاللغة تمنع اجتماع حرفين لمعنى واحد، وفي هذا الصدد يقول "ابن جني"(392 هـ): « ليس في الكلام حرفان لمعنى واحد مجتمعان، والغرض هو التخفيف والاختصار والاستغناء بالقليل عن الكثير، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد لأن في ذلك تكرير و إعادة»[5].

---

[1] – ابن الانباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 11 – 12 – 13 .

[2] – المرجع نفسه، ص20/1.

[3] – الصيمري: التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، ط1، دمشق، 1982م، 458/1.

[4] – الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، (دط)، بغداد، (دت)، ص 573.

[5] – ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1993م، ص 373.

ويقول "تمام حسان" في ذلك: «تتناهى الألفاظ والأنماط التركيبية و لا تتناهى المعاني، ومن ثم يصبح على العربية أن تعبر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي فإذا تحقق لها ذلك فقد تحقق الاقتصاد بعينه »[1].

2-إجراءات النظرية اللغوية:

قدم "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" نماذج ومفاتيح إجرائية للنظرية اللغوية، من خلال استقراء التراث اللغوي العربي والوقوف على خفاياه، تتمثل هذه النماذج في ثمانية إجراءات و هي: الجمع ،والوصف، والمقارنة، والتصنيف ،والتعميم ،والتحليل ،و الشرح ،والتفسير.

2-1- البناء العام للإجراءات:

حدد هارتمان Hartmann مجموعة من الإجراءات، جعلها ستة إجراءات ، تتصل أربعة منها: بجمع المادة اللغوية أو الحصول عليها كما عبر عنها " السماع" وهي: الوصف والتحليل والمقارنة والشرح، وتتصل إجراءان بتقويم المادة اللغوية وهما: التعميم والتفسير؛ أي تصنف إجراءات النظرية اللغوية عند هارتمانHartmann فيما يلي[2]:

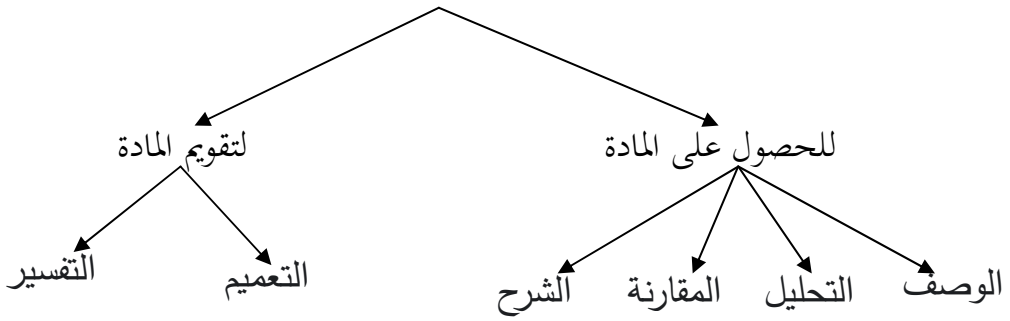

المخطط 1:إجراءات النظرية اللغوية عند هارتمانHartmann

[1] – تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2006 م، 292/1.

[2] _ محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص34-40.

وتختلف رؤية "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" في توزيع هاته الإجراءات التي عرضها هارتمان Hartmann ، نوضح ذلك في المخطط الآتي: [1]

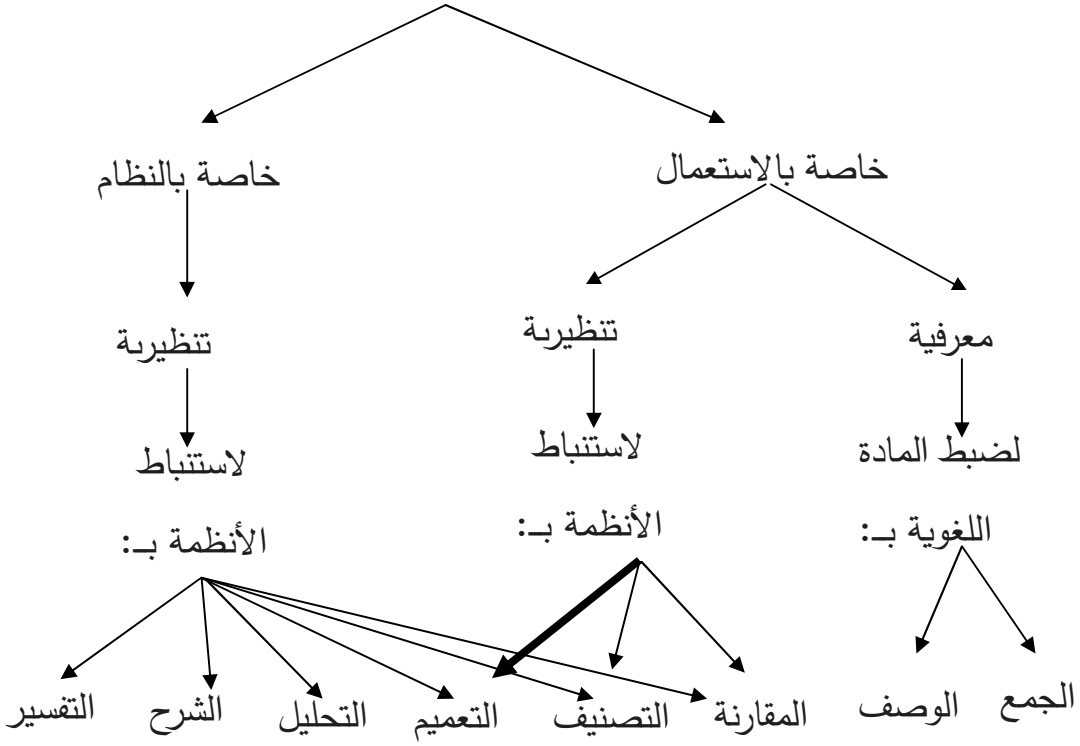

المخطط 2:إجراءات النظرية اللغوية عند "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم"

يرى الباحث أن مجموع إجراءات النظرية اللغوية تتمثل في ثمانية إجراءات لا ستة كما هو الحال عند هارتمان، وهي: الجمع والوصف و المقارنة والتصنيف والتعميم والتحليل والشرح وتفسير.

وأن هذه الإجراءات تصنف حسب معايير نجملها فيما يلي[2]:

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 40.

[2] – مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: التنظير اللغوي العربي: أسسه وتطبيقاته، مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، 2006 م، ص 39 -40.

أ– معيار علاقتها بالمعرفة والتنظير إلى:

- إجراءات معرفية تقتصر على تقديم المعرفة، كما في حالة جمع ووصف المادة اللغوية.
- إجراءات تنظيرية على أساسها تصنف المادة المجموعة و تستنبط وتضبط الأنظمة وتتمثل في: المقارنة والتصنيف والتحليل والشرح والتفسير .

ب– معيار علاقتها بالاستعمال "السماع" والأنظمة:

- إجراءات خاصة باستعمال المادة اللغوية التي تتمثل في السماع، وهما إجراءي: الجمع والوصف.
- وإجراءات خاصة بالأنظمة كإجراءات المقارنة والتصنيف والتعميم، إضافة إلى إجراءات خاصة باستنباط النظام اللغوي، التحليل و الشرح والتفسير.
- وأن الإجراءات المعرفية ترد في جانب الاستعمال دون النظام، و الإجراءات التنظيرية تندرج ضمن الاستعمال والنظام معا، وتستقل بالنظام أي أنها تتصل بالسماع في التصنيف والنظام في التحليل.
- تقسم الإجراءات إلي معرفية تضبط المادة اللغوية، وأخرى تنظيرية تقوم بتصنيفها.
- يرى أن كل إجراءات الأنظمة الموجودة في المادة اللغوية إجراءات تنظيرية لا معرفية، لأنها تقدم التصور الذي يفترضه اللغويون بشأن المادة المسموعة.
- تأكيده على أن طبيعة هذه الإجراءات تكمن في تقويم المادة اللغوية أقرب من عملية جمعها، لأنها تقدم إضافة للمادة بإعمالها الذهن في عملية الاستنباط، وكشفها عن حقائق،

فالتفاوت بين إجرائي المعرفة "الجمع والوصف" يكون بسيطا بالنسبة لإجراءات التنظير التي يتسع فيها التفاوت فيما يخص استنباط الأنظمة. [1]

المبحث الخامس: طبيعة النظرية اللغوية:

أبان "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" في مؤلفه الموسوم "بالنظرية اللغوية في التراث العربي" طبيعة هاته النظرية التي سنفصل الحديث عنها فيما يلي:

1-**النزعة الفلسفية:** ضرورة علمية محضة، كون النظرية هي الفروض أو التصورات التي يقدمها العلماء في وصفهم للنظام الذي يدرسونه.

وإن خلو العلوم من الافتراض الذي عيب على اللغويين العرب، يسقط عنها صفة العلمية فتصبح مجرد معارف، تكتفي بالظاهر دون الولوج إلى الباطن واستكناه ما وراء ذلك من أنظمة وقوانين.

فخلو العلم من الافتراض يعني خلوه من النظرية، فلا تعدو أن تكون النظرية أكثر من فروض يضعها العلماء لوصف وبيان وتفسير النظام، وهي تصور ذهني مجرد يرسمها العلماء في استنباط الأنظمة الموجودة في ظواهر اللغة[2]، في هذا الصدد يقول "علي النجدي": «فما ضيقنا بالنحو؟ إنما هو قانون اللغة التي قدر علينا أن نتكلم بها وما جريرة النحاة فيه، وما إساءتهم إلينا به، وهم إنما أخذوه من العربية كما ألفوا أصحابها يتكلمون؟ أنضيق بفلسفته؟ وكيف؟ وكل شيء من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة وأثرت فيه، وصبغته بصبغتها، وما كان ممكنا أن يسلم منها النحو

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 41، 42، 43.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 61.

وحده، وإلا كان عجبا من العجب أو تلفيقا من التلفيق يراد به إخفاء طابع الثقافة، وسمة العصور في النحو خاصة».[1]

2- النزعة المعيارية: وصف التراث اللغوي العربي بأنه معياري وأن الوصف متأخر عنه، فلا يمكن استغناء الدراسة عن المعيارية أو الوصفية، فلا ترد القواعد أثناء دراسة اللغة إلى بعد وصف دقيق و منظم لها، كما أن الوصف الذي لا ينتهي بمعايير جلية يبقي الظاهرة بلا دراسة حقيقية، يمكن التمثيل للعلاقة بين الوصفية والمعيارية بالرسم التالي[2]:

التعميم

الوصفية ←——————— المعيارية

يرى "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" التراث اللغوي العربي ذا طبيعة ثنائية بمعنى تصنيفي تحليلي؛ أي قيامه على التصنيف والتحليل معا.

3- نزعة المقارنة:

يُعنى الدرس المقارن بدراسة التشابه والفروق بين اللغات المختلفة، وتسمى اللغويات التي تهتم بهذه الدراسة باللغويات المقارنة، إضافة لعنايته بالصلة التاريخية بين اللغات، يهتم أيضا بالعلاقة بين هاته اللغات و بين اللهجات، فهو لا يقتصر على مقارنة اللغات ببعضها البعض بل يتجاوز ذلك بالمقارنة بين لهجتين أو أكثر للغة، فوظيفة الدرس المقارن تكمن في المقارنة بين اللغات ،والمقارنة بين اللهجات .

---

[1] – علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1979م، ص 44.

[2] _ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم : النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص63-64.

4-النزعة التصنيفية:

يتمثل نموذج التصنيف في جانبي: الاستعمال "السماع" والنظام، ويتصل نموذج التصنيف في التراث اللغوي العربي بالمادة اللغوية المسموعة والشواهد اللغوية المختلفة.

فلا ينفرد التصنيف وحده بتقويم المادة المسموعة، بل يشاركه في ذلك كل من الوصف و المقارنة، اندرج تحت مسمى التصنيف لما يحققه هذا النموذج من نتائج.

نجد لنموذج التصنيف حضور جلي فيما يتصل بجانب السماع عند اللغويين العرب، إذ عالج اللغويون اضطراب المادة المسموعة من منطلق تصورهم وافتراضهم لوجود أصناف متعددة في المادة اللغوية ، ورفضهم ورود هذه المادة على نسق واحد.

فالغاية المرجوة من هذا التصنيف في نظر اللغويين العرب، معالجة التناقضات التي تظهر في اللغة[1].

يقول "السيوطي" (911هـ) :نقلا عن "ابن نوفل":« سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أأخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا . فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[2].

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 65-74.

[2] – السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: مُحَمَّد أحمد جاد المولى وآخرون، دار التراث ، ط3، القاهرة، (د ت)، 1/ 184- 185.

5-النزعة التحليلية:

نلمح بروز النموذج التحليلي بشكل جلي في التراث اللغوي، فهو يحلل المادة اللغوية المتمثلة في اللغة المشتركة لاستنباط الأنظمة اللغوية التي ترد وفقها، فمهمة التحليل تتصل بتجزئة التركيب إلى وحدات صغرى تحدد مكوناته والعلاقات التي تحكم هذه الوحدات الصغرى التي يتألف منها التركيب .

المبحث السادس: بناء النظرية اللغوية:

أبان "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" مجموعة من الفروض، تبنى عليها النظرية اللغوية نعرضها كالتالي:

جانبين أسهما في تكوين النظرية اللغوية في التراث العربي، بصورة بارزة تمحورت حولهما أغلب النظريات أو الفروض التي قدمها اللغويين العرب، وهما إجراءي التحليل والتصنيف، التي سنعرض الحديث عنهما في مخطط توضيحي كالآتي[1]:

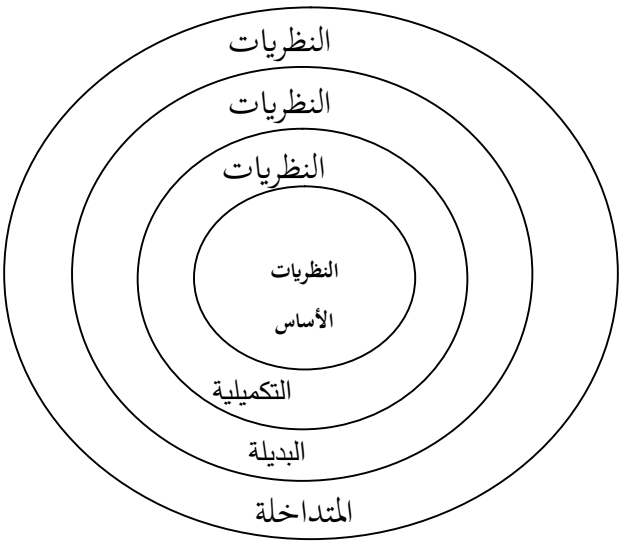

مخطط3: بناء نظريات التحليل اللغوي

[1] _ مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص77.

يعرض المخطط مجموعة دوائر:

تمثل الدائرة الأصغر النظرية الأساس للغة، يليها هامش أول يمثل النظرية المكملة للنظرية الأساس، ويحيط بها دائرة فيها هامش ثان، يتمثل النظريات البديلة للنظرية الأساس، يليها هامش ثالث متمثل في النظريات المتداخلة. [1]

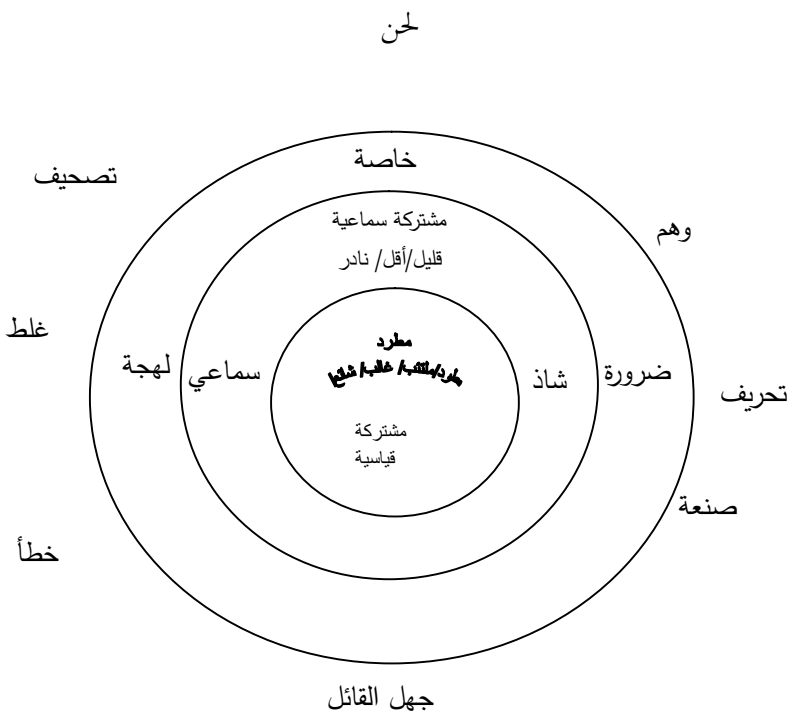

مخطط4: بناء نظريات التصنيف اللغوي[2]

[1] — مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: التراث اللغوي العربي، "أزمة قراءة وآفاق دراسة"، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قطر، 2004م، ص 53.

[2] — مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: صياغة النظرية اللغوية "المبادئ والنماذج" ، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القسيم، السعودية، 2016 ، ص 11 -12 .

يوضح المخطط الآتي مجموعة دوائر:

تتمثل الدائرة الصغرى في النظرية الأساسية للغة المشتركة القياسية ما يعرف بالاطراد، تتصف شواهدها بالغلبة والشيوع والكثرة ذات قواعد مضبوطة يقاس عليها، حولها هامش أول يتصل بالنظرية التكميلية التي تتمثل في اللغة غير القياسية سماعية أو شاذة خرجت عن القاعدة الأساسية تتمثل في: الحذف، والزيادة، والاشتغال، و الإتباع، و التضمين. ويحيط بها هامش ثان يضم النظرية البديلة ويمثل اللغة الخاصة المقبولة سواء بالشعر ضرورة أو بالقبائل لهجة، وجعلوا هامش الأنظمة المتداخلة خارج الدائرة، التي لم يتأكدوا من عربيتها وتتمثل في اللغة المردودة نحو: الوهم، والغلط، و الخطأ والتصحيف، والتحريف.[1]

[1] -ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 78.

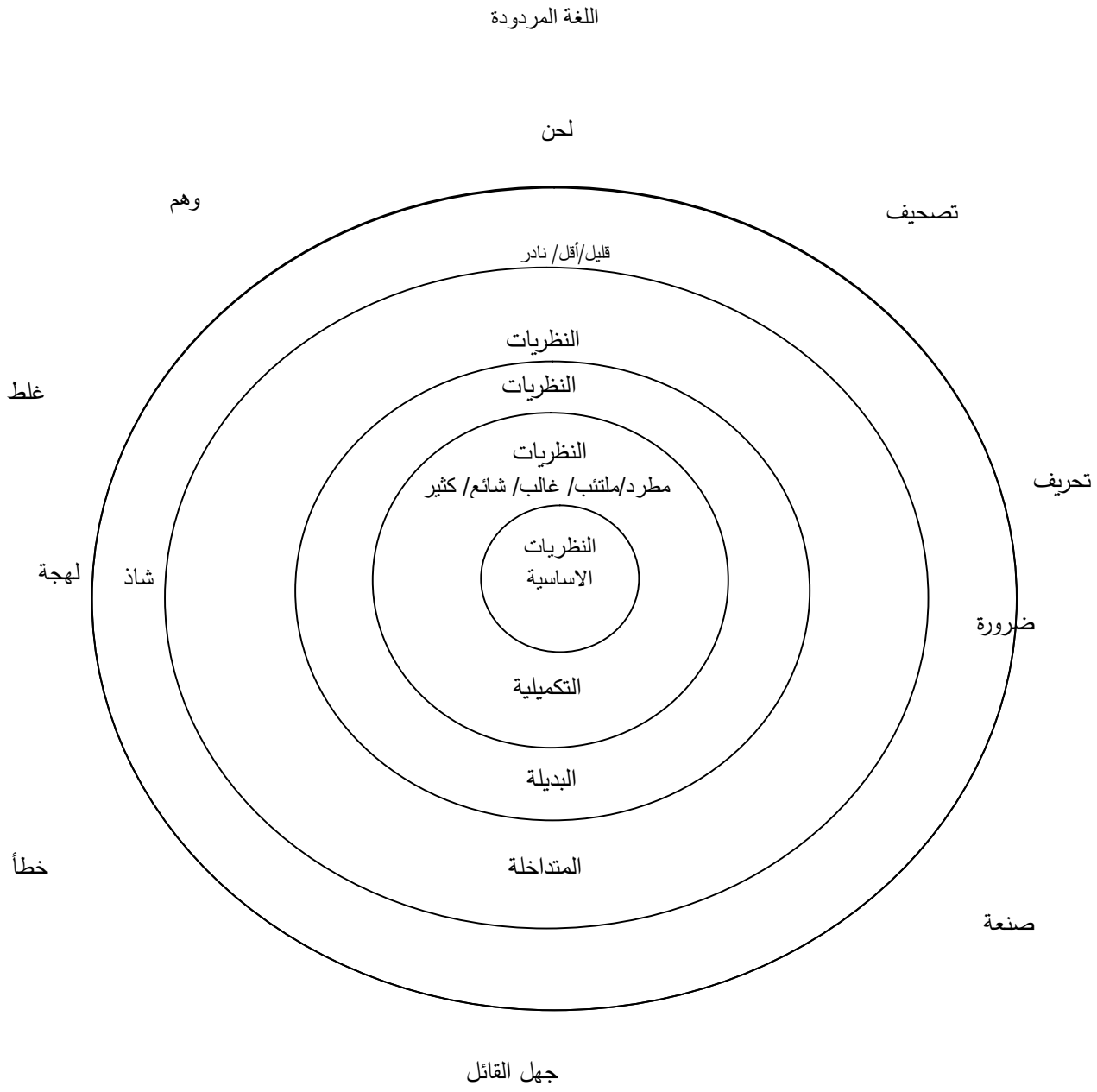

مخطط5: بناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي. [1]

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 79.

2- تقويم النظرية اللغوية:

قدم "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" من خلال تصوره ووقوفه على حقائق يزخر بها التراث اللغوي العربي على مجموعة من النقاط ملخصها في الآتي :

1-قيام النظرية اللغوية في التراث العربي على مبدأ إجراءي التصنيف والتحليل.

2- تقديم النحاة تصنيفا متميزا يتمثل في عدم اتفاق الشواهد في المستوى، وعدم جعلها نسقا واحدا، بل متعددة الأصناف.

3- يرد التصنيف جامعا للمفاهيم النحوية المختلفة، التي لم تجمع في إطار نظري موحد.

4- مرد هذا التصنيف إلى عدة معايير.

5- طابع هذا التصنيف اللغوي خالص، حقق به النحاة غايتهم المنشودة في معالجة الاضطراب الوارد في المادة اللغوية.

6- إدراج التصنيفات تحت مسمى منهج الهوامش المتتابعة في معالجة اضطراب المادة المروية من خلال وضع هامش بعد هامش، أو حملها على تسمية أخرى التصفيات المتتابعة، لأنها تعالج تناقض المادة المروية بالقيام بعدة عمليات التصفية المتتابعة.

7- حاجة الدرس العربي إلى إعادة وصف وتقويم بأنه تصنيفي أكثر منه معياري.

8- تداخل الإجراءات أثناء عملية تقويم ومعالجة المادة اللغوية كحاجة التصنيف إلى التحليل، و حاجة الوصف إلى المقارنة.

9-اعتماد إجراءَي التحليل والتصنيف على مبدأ الانحراف المتدرج Gradience وتسليمه بعدم التجانس بين أفراد ظاهرة ما، ويقرر التفاوت بينها لامتلاكها مختلف صفات الظاهرة.[1]

في ختام هذا الفصل نرصد أهم النتائج المتوصل إليها :

- النظرية هي التصور أو الافتراض الذي يرسمه و يقدمه العلماء في استنباط وضبط الأنظمة التي تشملها الظاهرة.
- تكمن علاقة النظرية بكل من النظام والظاهرة والمنهج في أنها تحدد النظام وتفسر الظاهرة ببيان نظامها، وبالمنهج كونها مجموعة إجراءات تتخذ للوصول إلى حقائق تتصل بالنظرية.
- تتمثل الشروط التي تخضع لها النظرية اللغوية في: التجريد، والعموم، والاكتمال، البساطة، تحقيق الاتساق، مراعاة الاقتصاد.
- تحديد ثمانية مفاتيح إجرائية للتنظير تتمثل في: الجمع، والوصف، و المقارنة، والتصنيف، والتعميم، والتحليل، والشرح، والتفسير.
- طبيعة النظرية اللغوية تعد الجوهر والأساس الذي تتحقق به وهي: النزعة الفلسفية و النزعة المعيارية والنزعة المقارنة و النزعة التصنيفية والنزعة التحليلية.
- تبنى النظرية اللغوية في التراث العربي على إجراءين بارزين هما: التصنيف والتحليل اللغوي.
- حاجه الدرس اللغوي الماسة إلى وضع منظومة تجمع مختلف مفاهيمه الكلية.

[1] – ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 80-83-84-85.

الفصل الثاني

النظرية الصرفية و النحوية العربية

على ضوء القراءة اللسانية

توطئة:

باعتبار اللغة ظاهرة يحكمها نظام مخصوص له مكوناته الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، ولكل منها فرع مختص من فروع الدراسة اللغوية[1]، وهي جوهر الفكر يجب البحث عن قضاياها والكشف عن خبايا مكنوناتها. إيمانا بما يزخر به الفكر التراثي من بعد حضاري، وحاجته إلى وصف مفاهيمه وصوغها في نظريات تبرز بريقه، اهتدى "مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم" معملا عقله مشغلا فكره في بيان ذلك.

المبحث الأول: الظاهرة الصرفية

1 – مفهوم الظاهرة الصرفية:

تُوصف الظاهرة الصرفية في تصور مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم بأنها: دراسة تغيرات الكلمة ومعالجة نوعي تغييرها: ما يؤدي إلى تغيير المعنى كصياغة المشتقات والتثنية والجمع والتصغير، وما لا يؤدي إلى تغيير في المعنى كالإعلال والإبدال والقلب والإدغام. [2]

[1]– ينظر: عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986م، ص15.

[2]– ينظر: حسن إسماعيل، د.شهير دكورى: بحوث المؤتمر العلمي السنوي فخر الدين الرازي و أسس النظرية في العلوم العربية و الإسلامية، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا، 10-12مارس 2002م، ص12-17.

2 – أنواع الظاهرة الصرفية: ترد فكرة الظاهرة الصرفية في تراثنا العربي على عدة ظواهر،بيان ذلك فيما يلي :

أ– الظاهرة الصرفية الكلية:

يَعني بها الصرف كله بكونه مستوى من المستويات اللغوية الأربعة، التي يندرج ضمنها الاشتقاق والتصريف والتركيب "المزجي و العددي" ،وما يخرج منها ولا يقع فيها نحو: التغييرات الفونولوجية والمبنيات ومسائل التمرين .وتشتمل على نوعين من القواعد هما:

قواعد أبنية الكلم التي يمكن من خلالها صياغة الكلمات، وقواعد حالات الأبنية التي تردُ صورا لصيغ هاته الكلمات [1].

ب – الظاهرة الصرفية الجزئية:

التي تندرج ضمن ثلاث تصورات تتمثل في: الوحدة والتركيب والعملية.

المبحث الثاني: الأنظمة الصرفية .

يرى الباحث أن ظاهرة التعدد هي الظاهرة الصرفية التي يجب أن نضبط ونحدد الأنظمة التي تتضمنها. لقد عالج اللغويون العرب ظاهرة التعدد في العربية من خلال نظرية صرفية تسمى بنظرية الأصل والفرع التي تشتمل على نموذج أساسي ، ونماذج أخرى تكميلية أو بديلة عنه، ويعود السبب في تعدد نماذج نظرية الأصالة والفرعية إلى اختلاف الأنظمة الواردة في ظاهرة التعدد التي تُعنى بها هاته النظرية.

يقول صاحب المؤلف: إذا أمعنا النظر في تصور الصرفيين العرب لأنظمة التعدد في العربية نجدها على نوعين هما:

[1] _ ينظر : مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم : النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص 90– 102 .

نظاما الاشتقاق والتصريف،إذ يُوَلِدُ الاشتقاق تعدد الصيغ فيقابل صيغ الأفعال والمشتقات صيغة المصدر، وترِدُ صيغ التصريف المثنى والجمع مقابلة للمفرد. وقد نَصَّ العرب القدماء عن الصلة بين الاشتقاق والتصريف بنظرية الأصل والفرع، [1] وفي هذا الصدد يقول الرُماني: «الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ».[2]

وذكرهم أن صور التصريف فرع على أصولها، أي أن التثنية والجمع صورة فرعية تقابل الصورة الأصلية للمفرد،والمؤنث صورة فرعية تقابل الصورة الأصلية للمذكر.

يقول ابن هشام الأنصاري(761هـ) : في باب التأنيث : «لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة»[3]

ومَرجعُ الاشتقاق والتصريف إلى نظام واحد هو التعدد، فكلاهما يمثلُ تعددا بين وحدات لغوية متقابلة، فالتعدد في الاشتقاق يتمثلُ في وجود مصدر إزاء فعل، و التعدد في التصريف لوجود مفرد إزاء مثنى أو جمع.

أثبت مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم تصور التقابلات التي تَرِدُ في تراثنا اللغوي العربي ضِمنَ الاشتقاق والتصريف، والتفرع الذي يجعل لوحدة واحدة أكثر من صورة فرعية، و التشابه الذي يجمع بين أكثر من وحدة لاشتراكهما في حكم.

يرى الباحث بأنَّ النظر فيما قدمهُ اللغويون العرب من خلال نظرية الأصالة والفرعية يوحي بوجود أكثر من نظام في ظاهرة التعدد[4]، وهو ما يوضحه المخطط الآتي:

---

(1) –ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص117.

(2)_ العُكبري : اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : د.عبد الإله نبهان ،دار الفكر ، ط1،دمشق ، 1995م،219/2.

(3)_ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، د.ط، صيدا، بيروت، د.ت، 286/4.

(4)_ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 118.

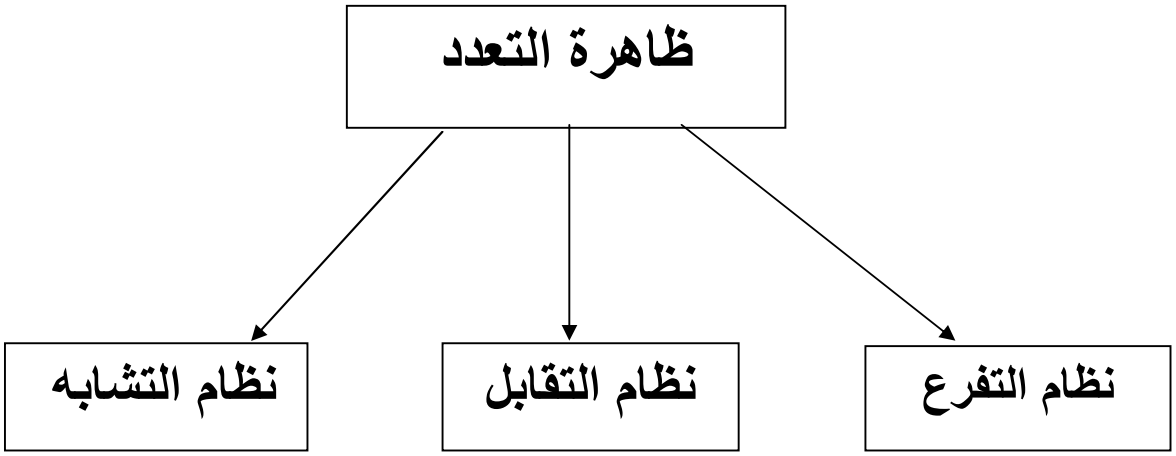

المخطط1: يوضح تعدد الأنظمة في ظاهرة التعدد

1 – الأنظمة اللغوية الصرفية:

تعكس هذه الخطاطة في تصور الباحث ثلاث أنظمة يوجز الحديث عن مضمونها كالتالي:

1_1_تعدد صيغ الوحدة لا الوحدة نفسها: أي يكمن التعدد في صور الوحدات لا الوحدات في حد ذاتها، تتمثل هذه الصور فيما يلي:

أ- **تعدد التفرع:**

يمثل تعدد التفرع صورة من صور التعدد اللغوي، التي ترد في صيغ متعددة لوحدة معيّنة، فهاته الصور المتعددة فروع للوحدة اللغوية الواحدة، نحو:

- علامة الرفع التي تتحقق في أكثر من صورة: الضمة، الواو، الألف، ثبوت النون .
- صور النون المختلفة التي ينتجها الإظهار أو الإخفاء أو الإدغام أو القلب.
- ورود تاء الافتعال على صور متعددة:مرة تاء،ومرة دال، ومرة طاء[1].

[1]– ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص119-120 .

- ورود الفعل الواحد على أكثر من صورة: بالواو، والألف، والياء، والهمزة، نحو تصاريف فعل القول:" قال، يقول، قيل، قائل".

1_2_ تعدد الوحدات نفسها لا صورها:

يُعدُ تعدد الوحدات نفسها لا صورها الذي ينتج عنه تقابلا أو تشابها بين تعدد وحدتين مستقلتين صورة أخرى من صيغ التعدد في اللغة، يتمثل في صورتين فرعيتين هما:

أ – **تعدد التقابل**:" فروعه ناتجة عن علاقة "

يكمنُ هذا التعددُ في وجود وحدات مختلفة تجمعها علاقة واحدة ،كأن تتقابل صيغ على طرفي علاقة الاشتقاق، مثل : أن يَرِدَ المصدر أصلا يقابله الفعل فرعا نحو :" كتابة –كتب" ، وصيغ على طرفي علاقة التصريف نحو: أن يرد المفرد أصلا يقابله المثنى والجمع فرعا نحو:" فاهم، فاهمان، فاهمون" ،والمذكر أصلا والمؤنث فرعا عليه، نحو:"فاهم، فاهمة"، فتُبنَى هذه العلاقة على أساس أن الوحدة أصل تنتج فروع مقابلة لها تُحقق التعدد.

ويتصلُ بهذا التصورُ تداخل علاقة الاشتقاق والتصريف معا، ويحقق التقابل بين طرفيهما نوعا من التعدد، يتبيّن ذلك في نظر الباحث في نقطتين هما:

- إحداهما صرفية يقف على طرفيها المتقابلين المصدر "قَوْلٌ" أصلا، و الصورة الافتراضية التي نتجت عن قواعد الاشتقاق للفعل الماضي وهي صورة " قَوَلَ" فرعا.
- والثانية فونولوجية أي تغير الكلمة عن أصلها الافتراضي إلى الأصل المنجز، فيقف على طرفي المتقابلين صورة "قَوَلَ" أصلا مفترضا أنتجته قواعد الاشتقاق في الصورة المنجزة "قال" فرعا، دون أن يكون هذا التغيير دالا على معنى، فالمعنى واحد[1].

[1]– ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم ،النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص 120-121 .

فيخلص إلى وجود علاقتين وثلاثة صور، تُعد صورة " قَوَلَ" افتراضية التي حققتها علاقة قواعد الاشتقاق الصرفية، وتُعَدُ صورة "قَوَلَ" أصلا افتراضيا للعلاقة الفونولوجية، وصورة "قال". ويمكن تصور هاته العلاقة وفق المخطط التالي:

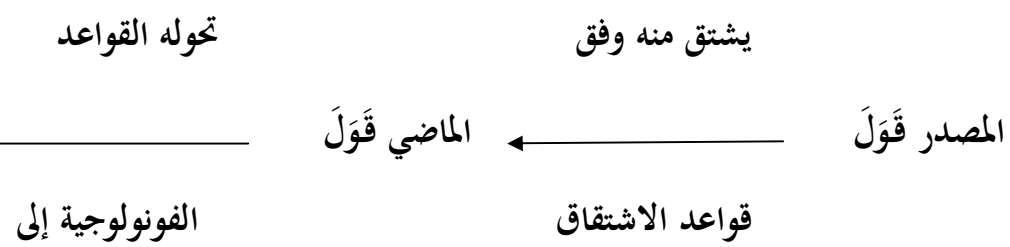

ب- **تعدد التشابه:** "ينتج فروع باب أو حكم"

يضم اللغويون الأدوات التي تشترك في عمل واحد معا، لكنها لا تعدُ فروعا على بعض، وإنّما هي وحدات متشابهة، عبروا عنها بالأخوات، أي تتساوى في الحكم، فمنحوا الأدوات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر تسمية " كان و أخواتها" ،والأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر"إن و أخواتها" ،فلا اختلاف بين هاته الوحدات إلا بتمييز واحد يظهر في التسمية، باعتبار "إن و كان" أُمَا الباب، لِتَقدمهما في الأحكام على غيرهم. [1]

يقول ابن مالك (672هـ): في كان و أخواتها: ((هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، ويسمى اسمها وتنصب خبره تشبيها بالمفعول، و يسمى خبرها... كان و هي أم الباب وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس)) [2].

صفوة القول يتحقق التعدد في اللغة في نظر الباحث من خلال التفرع، الذي يرد على شكل صور مختلفة للوحدة الواحدة، و من خلال تقابل الوحدات بعضها لبعض التي تتمثل في فروع العلاقة

[1] – ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم ،النظرية اللغوية في التراث العربي ، 121- 124.

[2] – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك1/231-232.

الواحدة، و التشابه الذي يقوم بين الوحدات و يندرج تحت تسمية فروع الباب الواحد.[1]

و يمكن تصور أنواع التعدد المختلفة التي تعالجها النظرية اللغوية في التراث العربي على النحو التالي: [2]

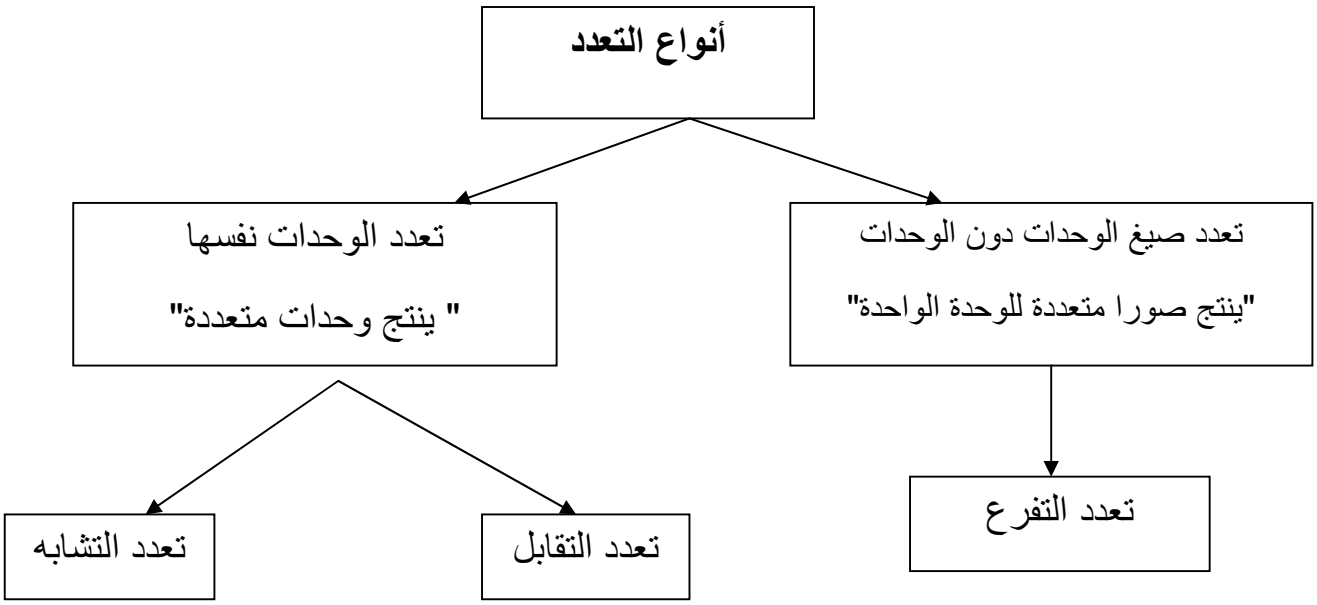

المخطط2: يوضح أنواع التعدد في النظرية اللغوية في التراث العربي

المبحث الثالث: النظرية الصرفية ومناهجها للتحليل

أولا_النظرية الصرفية:

أ)_ فرضها العام:

تعتبرُ ظاهرة التعدد في نظر المؤلف الأساس التي تَنبني عليه النظرية الصرفية، فتردُ دراستها في

[1] –ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 125.

[2] –المرجع نفسه، ص ن.

الدرس الصرفي العربي والغربي ضمن أحد هاته الافتراضات الثلاث وهي:

_أصالة جميع الصيغ.

_أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر.

-فرعية جميع الصيغ.

يقول الباحث في هذه الافتراضات ما يلي :

1_ **أصالة جميع الصيغ:** عُرفَ هذا التصور طريقه إلى الدرس اللغوي مع المدرسة الوصفية التي رفضت فكرة فرعية الصيغ وأن تأخذ بعضها من بعض، وتتحكم بعض الصيغ الأصلية في الصيغ الأخرى.

2_**أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر:** بمعنى أن الصيغ ذات صلة من حيث أن بعضها أُخذ من بعض، كالفعل والمشتقات تُؤخذ من المصدر، والمثنى والجمع يُؤخذان من المفرد، والمؤنث يُؤخذ من المذكر، الأمر الذي يحيل بأصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر، ويَرِدُ هذا الافتراض في الدرس اللغوي المعاصر بمفهوم نظرية العلامة [1].

عدل الدرس الوصفي عن افتراضه بأصالة جميع الصيغ وتبنيه هذا الاحتمال وإيمانه بفكرة التعدد، بعد أن رأى استحالة دراسة الصرف دون أن نجعل بعض الصيغ مأخوذة من بعض، وأقرَّ بفرضية أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر.

3_ **فرعية جميع الصيغ:** تبنىَ هذا المذهب ابن الحاجب بقوله أن كل صيغة لغوية مأخوذة عن صيغة لغوية أخرى، بأنه يجعل من صيغة ما أصلا لصيغة أخرى فحسب، يُعَدُ ما أثاره ابن الحاجب من

[1]_ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص133.

تصور فريد من نوعه في الاشتقاق، إضافة جديدة في التراث اللغوي العربي، لم يسبق أن ذكرها غيره.[1]

يُعرف ابن الحاجب الصرف قائلا: «التصريف علم بأصول تُعرفُ بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[2]

عارض الرضي عما قدمه ابن الحاجب في رؤيته معتقدا أنه ينفي وجود صيغ أصلية في اللغة، في تعريفه للصرف قائلا: «العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية المضارع منها، وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف، مع أنه علم بأصول تعرف به أبنية الكلم، لا أحوال أبنيتها.»[3] فيعود مناط هذا الاختلاف إلى مسألة الاشتقاق.

يُسلم مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم بالرؤية الفكرية التي قدمها ابن الحاجب فيما سماه بالأصالة النسبية من زاوية نظر عميقة يبرز من خلالها تصور ابن الحاجب، في نقطتين هما:

1_استيعاب الصلة بين الصيغ على شكل دائري أو حلقي، ليس على شكل خطي، لأن فهمهُ بهذا النحو يقوم عليه الاعتراض الذي قدمه الرضي، الذي يفيد تصور المضارع حالة عن الماضي والماضي حالة عن المصدر، وصلنا إلى صيغة ليست حالة سابقة على أخرى.

نوضح هذا الاعتراض على النحو التالي:

المضارع ← جاء من الماضي ← جاء من المصدر ← مم جاء؟

(1)_ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص131_133.

(2)_ الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق مُحَمَّد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، لبنان، 1982م، 1/1.

(3)_المرجع نفسه، ص4_5.

يُنفى هذا الاعتراض بعدم أخذ الصيغة الأولى عن غيرها، بتصور علاقة الصيغ بعضها ببعض على شكل دائري أو حلقي كما يلي:[1]

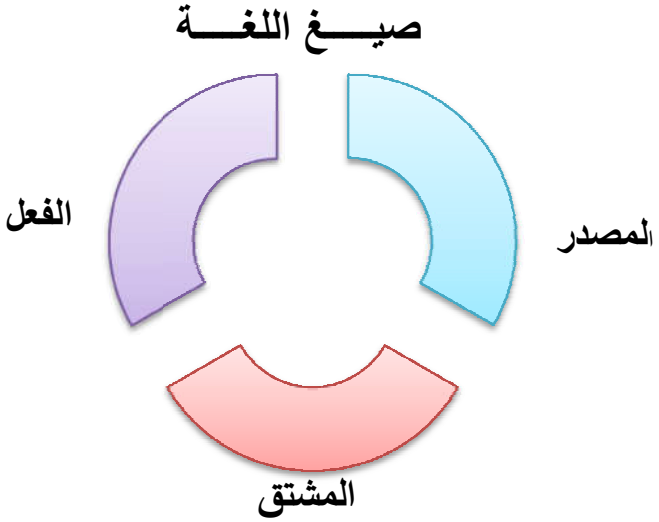

ويمكن تمثيل الحلقة الفعلية التي تدور حول حالات زمن الأفعال الماضي والمضارع والأمر، التي يُؤْخذُ بها الأمر من المضارع، والتي يُؤْخذُ بها المضارع من الماضي، وتلك التي يُؤْخذُ بها الماضي من المصدر كالتالي:

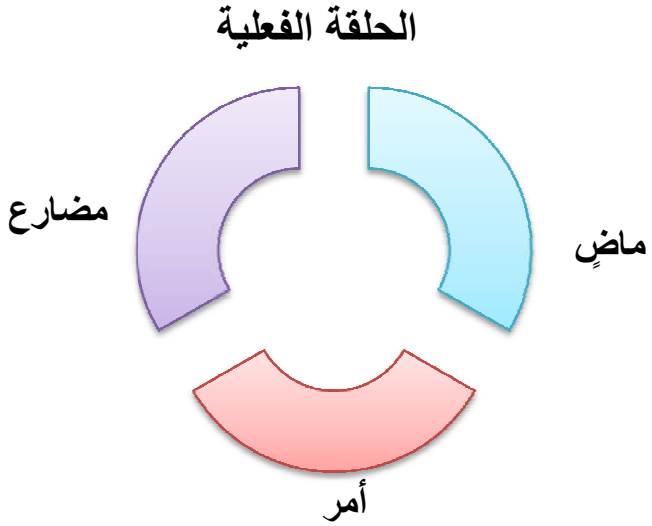

[1] _ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص134_135.

2_ فهم الصور الفرعية على أنها جميعا تحققات مادية، وجعل من الأصل صيغة تجريدية لا مادية تتحقق في اللغة:

يَعنِي هذا أن ابن الحاجب ينفي وجود أي صيغة في اللغة تكون أصلا، وجعل من الأصل صورة تجريدية افتراضية تعود إليها الصيغ المختلفة التي ترد في اللغة.

ب)_ نماذجها:

يَذكرُ مُحَّد عبد العزيز عبد الدايم أن هناك ثلاث نقاط وجب ذكرها قبل أنْ نُفَصِّلُ الحديث حول نماذج النظرية الصرفية في التراث اللغوي العربي وهي:

1_استعمال اللغويين العرب لمصطلحي الأصل والفرع مع الأنظمة الثلاث للتعدد والتي تتمثل في: التفرع، التقابل، التشابه.

2_ ورود عدة نماذج لنظرية الأصالة والفرعية لظاهرة التعدد في اللغة، وعدم اقتصارها على نموذج واحد مفرد، تتجلى هذه النماذج فيما يلي:

_تعدد المصدر والفعل والمشتق: في وصف الفعل والمشتق صورتين فرعيتين جاءتا بالاشتقاق من الصورة الأصلية المصدر.

_تعدد المفرد والمثنى والجمع: أي التعدد الناشئ عن التصريف، فترِدُ الوحدات وفقا لما يلي: المفرد أصل يقابله المثنى والجمع فرع.

_ تعدد الصور في الصوت الواحد، نحو: صور النون المختلفة التي تردُ وفقا للإظهار والإخفاء والإدغام والقلب.[1]

3_ورود نماذج نظرية الأصالة والفرعية على نوعين هما:

_تطبيق أساسي صريح "نموذج الأصل والفرع": يندرج تحت عنوان الأصالة والفرعية باسم صريح.

[1] _ينظر: مُحَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص136_137.

_تطبيق ضمني غير أساسي ولا صريح: يتمثل في النماذج التكميلية لنموذج الأصل والفرع أو بديلة عنه، ترد في: نماذج التضعيف والإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني. ولا يتجلى مصطلح الأصالة والفرعية إلا ضمن تفصيلاتها.[1]

يَعرِضُ الباحث الأسس والمعايير التي تنبني عليها نماذج نظرية الأصالة والفرعية ،في التراث اللغوي العربي في ضوء ما أفرزته نظريات اللسانيات المعاصرة من معطيات، في صدد التقابل والتشابه، في نقاط نذكرها على النحو التالي:

1_ التطبيق الأساسي الصريح "نموذج الأصل والفرع":

1_1_العلامة اللغوية:

جَعلَ اللغويون العرب المفرد أصلا عن المثنى والجمع، وجعل المذكر أصلا عن المؤنث على أساس وجود العلامة وانتفائها.[2]

في هذا الصدد يقول ابن يعيش: «لما كان المذكر أصلا والمؤنث فرعا عليه لم يحتج المذكر إلى علامة لأنه يفهم عند الإطلاق؛ إذ كان الأصل ولما كان التأنيث ثانيا لم يكن بد من علامة تدل عليه»[3]

ويقول ابن عصفور: «الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل: أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة للإفراد، لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد»[4]

على الرغم من الانتقادات التي وُجِهَتْ لتراثنا العربي في تصنيفه للصيغ اللغوية على أساس العلامة، نجد الدرس اللغوي الغربي المعاصر كذلك اعتمد العلامة جوهر تصنيف الصيغ، على أساس وجودها وانتفائها، يبيّنها كما يلي:

---

[1] _ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص138.

[2] _ينظر: المرجع نفسه، ص144.

[3] _ابن يعيش: شرح المفصل، دار إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، القاهرة، د.ت، 88/5.

[4] _السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت، 1985م، 284/2.

_وجود العلامة وانتفاؤها:

جعل الدرس اللغوي الغربي ما لم ترد له علامة أصلا، وما كان ذا علامة فرعا، نحو: اللفظة الإنجليزية Cats جمع للمفرد Cat، فتتضح السمة اللغوية (S) في الجمع، مقابل غيابها في المفرد، فيكون بذلك الجمع مُعلَّما والمفرد غير مُعلَّم.

1_2_الشرط اللغوي "التوزيع المقيَّد":

فَصلَ اللغويون العرب بأصالة ما يردُ مطلقا، وفرعية ما يتقيَّد بشرط ما، من ناحية التوزيع في التركيب، فما ورد حرا أصل، وما كان مقيَّدا فرع.[1]

يقول الرضي:«إذا كان فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف: الزاي والدال والذال، قلبت تاء الافتعال دالا، وأدغمت الدال والذال فيها نحو: ادّان وادّكر»[2]، فالصيغة تشترط ورود الزاي، في حين يمكنها الاستغناء عن التاء فوجودها غير مشروط. ويتجلى هذا الأساس بشكل واضح في الدرس اللغوي الغربي، بتعبير الصيغ غير مُعلَّمة ومُعلَّمة.

يشير كريستال إلى ذلك بقوله: عندما يكون توزيع فرد من زوجين مقيّدا مقارنة بالفرد الآخر، يقال للوحدة المقيّدة مُعلَّمة.

1_3_السلوك اللغوي:

يرى اللغويون العرب أن الاختلاف والتمايز الذي يظهر في السلوك اللغوي لبعض الصور، ويفرض التفاوت بينها، يجعل أحدها أصلا وما سواه فروعا عليه.[3]

يعبّرُ ابن الأنباري على ذلك قائلا:«الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع»[4] ويقول كذلك:

---

[1]_ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص144_145.

[2]_الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، 227/3.

[3]_ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص146_147.

[4]_ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، د.ب، د.ت، 617/1.

«الفروع تنحط عن درجات الأصول».[1]

تكمن قوة الأصل وضعف الفرع في التصرف، حيث يرى الدرس اللغوي الغربي أن هذا العمل يشبه صور التوزيع المطلق والمقيَّد، باعتبار الفرع أضعف من الأصل في العمل، لا يمكنه أن يعمل حيث يعمل الأصل مطلقا، وإنما يعمل في بعض المواضع دون بعض.

1_4_ عموم طرف لغيره:

يَنُصُ اللغويون العرب على عموم الأصل للفرع في الدلالة[2]، يقول ابن جني: «الصوت مذكر؛ لأنه مصدر بمنزلة الضرب والقتل والغدر والفقر، فأما قول رُويشد بن كثير الطائي في بحر الرجز:

يا أيها الراكبُ المزْجي مطيّته ******* سائل بني أسد ما هذه الصوت

فإنما أنثه لأنه أراد الاستغاثة وهذا من قبيح الضرورة، أَعني تأنيث المذكر؛ لأنه خروج عن أصلٍ إلى فرع، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير، لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث، فعلمتُ بهذا عموم التذكير، وأنه هو الأصل الذي لا ينكسر»[3].

ويَنُصُ علم اللغة المعاصر بكون الصيغة غير المعلَّمة (الأصل) تَعُمُّ الصيغة المعلَّمة (الفرع) في الدلالة، مثلا: الكلمتان "Dog" الكلب و"Bitch" أنثى الكلب، من ناحية الدلالة الكلمة الأولى غير مُعلَّمة والثانية مُعلَّمة، فلفظة "Dog" تحمل دلالة المذكر والمؤنث لكن لفظة "Bitch" مقيّدة بالمؤنث، معنى هذا أن الطرف غير المعلَّم له دلالة أعم[4].

---

[1]_ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 229/1.

[2]_ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص147_148.

[3]_ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص11_12.

[4]_ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 148.

1_5_الشيوع:

يَرَى بعض اللغويين العرب أن الشيوع هو أحد المعايير التي يتم الحكم بها على صور اللفظ الواحد بكون أحدها أصلا والبقية فروعا.

اعتمد الدرس اللغوي الغربي هاته الفكرة في إثباته أن بعض الصيغ غير مُعلَّمة وبعضها مُعلَّم، فما كان شائعا بين اللغات هو الصيغة غير المعلَّمة (الأصل)، وما كان نادرا في عدد محدود من اللغات تُعدُ الصيغة المعلَّمة (الفرع).

يقول اللغويون الغرب: أن الطرف المعلَّم الذي تظهر فيه الوحدة أقل تكرارا من نظيرتها غير المعلَّمة ،وأنها تظهر بشكل أندر من الوحدة غير المعلَّمة في اللغات التي توجد فيها الوحدتان غير المعلمَّة والمعلمَّة.[1]

2_ التطبيقات غير الأساسية " النماذج الضمنية غير الصريحة":

تُعَدُ في تصور عبد الدايم نماذج تكميلية للنماذج الصرفية في النموذج الأساسي الأصل والفرع، تتمثل في التراث العربي في التضعيف والقلب المكاني، وتَرِدُ في الدرس اللغوي الغربي في نموذج المورفيم القُلَّب ونموذج الوحدة المجردة وتحققاتها، يُوضح علاقة هذه النماذج بنموذج الأصل والفرع على النحو التالي[2]:

2- 1 – نموذج التضعيف:

يمثل نموذج التضعيف التعدد الذي يرد في شكل الوحدة اللغوية الواحدة، حيث يتم في تكرار أحد أصول الكلمة، ويتجلى نموذج التضعيف في الدرس اللغوي الغربي بمفهوم المورف القُلَّب، فيما يلي:

---

[1]_ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم ،النظرية اللغوية في التراث اللغوي العربي، ص148-149.

[2]_ينظر: المرجع نفسه : ص150_152.

2-2-نموذج المورف القُلَّب "chameleon morph":

يعالج نموذج المورف القُلَّب ظاهرة تكرار المقاطع أو الحروف لصياغة صور مختلفة للفظة، وهو ما يعرف بظاهرة Reduplication التضعيف، ويظهر في لغة التاجالوج Tagalog، يمثل الباحث لذلك في فعلين:

Maglalakbay يسافر (مُؤَكَّدا) من maglakbay، والفعل pagbubuksan يفتح (مُؤَكَّدّا) من pagbuksan.

يَتَبَيَّنُ أن المقطعين المؤكدين la وbu مضاعفين.

2- 3- نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها:

تَرِدُ هذه الفكرة في تصور مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم في تراثنا اللغوي عن نظرية الأصل والفرع، التي تتصل بمعالجة الصور المتعددة من الوحدة الواحدة، تندرج تحت مسمى الصور الفرعية.

في حين يقوم الدرس اللغوي الغربي المعاصر على نوع مغاير من التعدد، فيدرس نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها التي تشبه مفهومي الأصل والفرع في إطار نموذج نظرية التعليم MarkednessTheory، يُبيّنها كما يلي :[1]

-الوحدة اللغوية المطلقة أو المجردة eme-" الوحدة اللغوية الأصل ": هي وحدة مجردة أو صورة ذهنية يفترضها العلماء على أنها الأصل، لاتتحقق في اللغة بصورة واحدة إنما بصور متعددة، نحو: النون التي ترد وفق صورة الإخفاء أو الإظهار أو الإدغام أو القلب... .

يقول اللغويون في مفهوم الإمك ((Emic: مأخوذ من Phoneme فونيم و Morpheme مورفيم... وتشير eme- إلى وحدتين لغويتين صغيرتين متمايزتين)).

بمعنى أن تقابل النون صوت لغوي آخر فيوحي ذلك إلى وجود مصطلح فونيم Phoneme.

[1]_ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص152- 154.

-تحققات الوحدة اللغوية " صور الوحدة اللغوية: فروع"

تتصدر تحققات الوحدة اللغوية المجردة سابقة تسمى- allo، يعرفها اللغويون ((سابقة تتمثل في صورة من صور الوحدة اللغوية، لا تؤثر عن وظيفتها وطبيعتها في اللغة)).

فالصور المختلفة للصوت الواحد التي تم ذكرها آنفا عن النون، هي فروق بين أولوفونات allophones، لا تؤثر على وظيفتها في اللغة فهي لا تخرج من صوت النون إلى صوت آخر.

2- 4- القلب المكاني:

يمثل تعدد صور الجذر المعجمي الواحد بسبب تغير موضع أحد أصوله، نحو: "جذب وجبذ" و "رأى وراء" و" نأى وناء" و"يئس وأيس"، جعلها جذر واحد لا جذرين مختلفين، لأنهما يؤديان نفس الدلالة.

3- النماذج البديلة: "النماذج الفونولوجية"

3- 1-الإبدال: يمثل مفهوما فونولوجيا لمعالجة اختلاف صور الحرف الزائد مع ثبات الدلالة الصرفية، إذ يَرِدُ مرة تاء ودالا ثانية وطاء ثالثة... فالانتقال من التاء إلى الدال أو الطاء، في صيغة الافتعال لا يُغيّر وظيفتها، كأنها تشبه في الدرس اللغوي المعاصر مفهوم ألومورفات.

3_2_الإعلال: يمثل جزءا من الإبدال، فيختص بإبدال حروف العلة، فتتعدد صور الجذر المعجمي الواحد بسبب تغير جنس أحد أصوله، نحو: " قول" "يقول قال" "يقال قيل" "قائل"، فقد جاء جنس العين واوًا وألفًا وياء وهمزة، وتعود تسميته بالإعلال بوصفه الصورة المصحّحة الافتراضية والصورة المعلّة للفظة فتقابل بذلك الأصل والفرع.[1]

[1]_مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم النظرية اللغوية في التراث العربي، ص155_157.

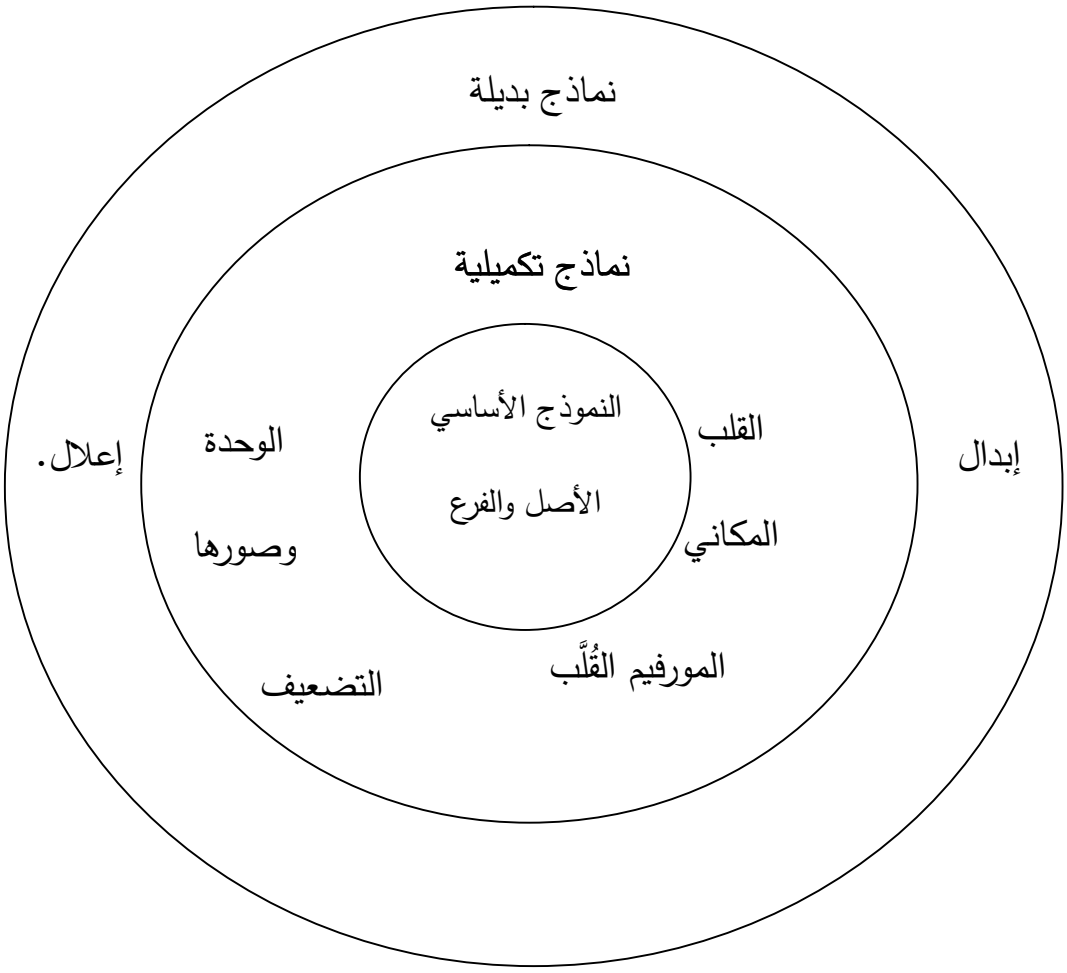

مخطط3: نماذج النظرية الصرفية: [1]

[1]—محمد عبد العزيز عبد الدايم النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص 159 .

ثانيا: مناهج تحليل النظرية الصرفية:

توصل "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**" بمحاولة جادة، إلى إيجاد النظير لمناهج التحليل الصرفي العربي في ضوء ما قدمته النظرية اللغوية من مناهج التحليل الصرفي في اللسانيات الوصفية.

قام تصور الباحث لهذه الرؤية الفكرية من خلال المفاهيم التي قدمتها اللسانيات المعاصرة ويُعَدُ ذلك إضافة قيّمة فريدة في تراثنا اللغوي، لم يسبق أن ذكرها الدارسون، يعرض الباحث الحديث عن هذه التقابلات فيما يلي[1]:

- منهج العلامة: الوحدة -الترتيب Item-arrangement
- منهج الميزان الصرفي: الوحدة -العمل Item-Process
- منهج جداول التصريف: الكلمة التصريف word- Paradigm

تتمثل مناهج التحليل الصرفي في تراثنا اللغوي العربي في نظر "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**" في نمطين هما: أساسي وغير أساسي.

1- مناهج التحليل الأساسية:

1-1 منهج العلامة:

يُعَدُ النموذج الذي يمكنه رصد تغييرات الكلمة التي تتم بالعلامات الصرفية، نحو: تغييرات التأنيث، والتثنية، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والنسب[2]؛ أي: يقوم هذا المنهج في حالة التصريف بنقل الكلمة من حالة إلى حالة، كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث، ومن الإفراد إلى التثنية أو الجمع، وعملية النسب التي تتم بزيادة حرف النسب.

---

[1] _ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص160_161.

[2] _مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم ، أصول النحو العربي "النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي"، مركز النشر العلمي، ط1، جدة، 2019م، ص 259.

يقول اللغويون العرب في تطبيق نموذج العلامة في باب التثنية والنسب ما يلي: « الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر، أو كان منقوصا، لحقته علامة التثنية من غير تغيير، فتقول في رجل، وجارية، وقاض: رجلان وجاريتان و قاضيتان»[1] وفي زيادة ياء النسب: «إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة، أو نحو ذلك جُعل آخره ياء مشددة، مكسورا ما قبلها، فيقال في النسب إلى دمشق: دمشقيٌّ، وإلى تميم: تميميٌّ، والى أحمد: أحمديٌّ»[2].

يقابل نموذج الوحدة – الترتيب "Item-arrangement" في اللسانيات الوصفية "Descriptive linguistics" الذي يعالج تغييرات الكلمة الصرفية من خلال اللواصق، إذ يحدد في تحليله للكلمة، وبيانه لتغييراتها، مجموعة المورفيمات جذوعا ولواصق، ويوضح علاقة بعضها مع بعض أفقيا، وموقع اللاصقة من الجذع[3]، نحو:un controllably التحليل الأفقي لمجموعة المورفيمات وعلاقة التسلسل القائمة بين أجزائها كالتالي :

un+ control+able+**ly**،وهو منهج تحليلي صرفي وصفي.

1-2 منهج الميزان الصرفي:

يحلل منهج الميزان الصرفي اللفظة، فيقوم ببيان وزنها ورصد تغييرات الاشتقاق التي تطرأ عليها بصورة تجريدية، وتكشف عن الوجه الذي قام فيه التغيير، نحو: اشتقاق قاضٍ على وزن "فاع"، وتتجلى التغييرات الثلاثة في: إعادة ضبط الأصول و زيادة الألف وحذف لام الكلمة. [3]

فاع

قاضي ⟵ قاض

يقابله في اللسانيات الوصفية: منهج الوحدة العملية Item-Process الذي يستخدم في الصرف لتحليل الكلمات بوصفها عمليات اشتقاق، نحو، اشتقاق men من man على هذه الصورة :

---

[1]_ابن عقيل، شرح ابن عقيل، دار الجيل، ط5، بيروت، 1998م، ص439.

[2]_المرجع نفسه، ص471.

[3]_ مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي: أصول النحو العربي" النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي"، ص 269_260.

$$man \xrightarrow{P} men$$

man تأخذ تغييرا أو عملية ما Process، وهي التي رمز لها بحرفP لاشتقاق الوحدة الثانية men.[1]

يُقِرُ "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**" بمنهج الميزان واعتباره عملية عقلية وصورة تجريدية تحدد أبعاد الكلمة الصرفية، في حين يَرُدُ "مُحَمَّد ربيع الغامدي" ناقدا كلامه وينفي دور وفائدة الميزان و عَدَّهُ واصفا للكلمة، نُبيّن ذلك فيما يلي:

عَرَضَ "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**" حديثه قائلا: « الميزان الصرفي شيء والأوزان شيء آخر، فإن الميزان الصرفي هو المنهج الذي يتمثل في جملة من الخطوات أو العمليات التي يقوم بها الذهن لتحديد أبعاد الكلمة الصرفية، أما الأوزان فهي الصورة التي تعكس هذه الأبعاد الصرفية للكلمة، والمقصد من هذه الإشارة ألا يقوم في الأذهان عدم قدرة الميزان الصرفي على بيان الأبعاد الصرفية للكلمة، فإن الميزان هو عمليات المقابلة والنقل المختلفة التي تقوم بها لتحديد أبعاد الكلمة الصرفية ، من مقابلة أصول الكلمة برموز الميزان، ومقابلة الحروف الزائدة بألفاظها في الميزان، وكذلك الحركات مع مراعاة الترتيب في كل ذلك، إنها عمليات نقوم نحن بها، وتنتج لنا في النهاية الأوزان التي تعكس الأبعاد الصرفية للكلمات»[2].

يوضح "**ربيع الغامدي**" في ورقته البحثية معارضته لما قدمه "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**" في قوله: «لا أتفق مع عبد الدايم في الصورة التي حاول رسم ملامحها حول النموذج الصرفي التراثي(...) ذهب بعض الدارسون إلى أن الميزان الصرفي هو الذي يبيّن الحروف الأصلية والزائدة في بنية الكلمة، وهذا خطأ واضح .بل العكس هو الصحيح أن معرفة الأصلي والزائد في الكلمة هي التي تجعلنا قادرين على تعيين وزنها... الكلمة الصحيحة لا قيمة مطلقا لوضعها على الميزان، لأن صورتها السطحية

[1]_ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 168_172.

[2]_ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي: أصول النحو العربي" النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي"، ص260_261.

الظاهرة تدل على الوزن مثلما يدل الوزن عليها ، لن يضيف شيئا قولنا : استغفر وزنها استفعل ...ولو لم يكن في العربية إلا أبنية صحيحة ما كنا لنحتاج أبدا إلى هذه الأداة المسماة "بالميزان الصرفي" .أما الأبنية المعتلة وحدها هي التي لا يضبط ما حدث فيها من تغيير إلا الميزان حين نعرفُ عن طريقه حالها قبل الإعلال، يجعل ما يقابله من الصحيح معيارا لضبط تغيراته، نحو: استقام و زنه استفعل مثل الصحيح، فيعلم أن أصله استقوم، ومن ثم يعرف ما حصل في بنيته من تغيير ...وأن الميزان مرتبط في النمودج الصرفي العربي بمبدأين هما: مبدأ " الواوية واليائية" ومبدأ "الثلاثية"»[1].

يحيلني النظر في الفكرة الجوهرية وهي التفريق بين مفهومي الميزان والوزن، والرؤية المنطقية التي قدمها الباحث "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**"، أن تصوره أقرب إلى الصواب من النقد الذي وجه إليه، لأنه يثبت بأن الميزان الصرفي منهج يُتبع للوصول إلى حقيقة شيء ما، وعَدَّهُ عملية عقلية ومجموعة إجراءات ذهنية نقوم بها، وهي مقابلة الأصول بحروف الميزان "الفاء والعين واللام"، وضبطها مع مراعاة الترتيب وما يطرأ عليها من تغيير: زيادة وحذف ونقل للحروف من موضع إلى موضع آخر،فالعملية التي يقوم بها المحلل هي الميزان الصرفي، ونتاج هذه العملية تسمى: الأوزان.

1-3 منهج جداول المبنيات التصريفية:

نموذج يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم، ويكشف عن أوجه تصريفها نوعا وعددا و شخصا وذلك كأن نجمع صور الضمير وفق الشخص متكلما ومخاطبا و غائبا، ووفق النوع تذكيرا وتأنيثا، ووفق العدد إفرادا و تثنية وجمعا، و فقا لما يرد له من المواقع الإعرابية من رفع أو نصب أو جر.

تَرِدُ المبنيات في الجداول التصريفية فهي لا تنضبط بعلامة أو وزن، ولا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها، مما لا يبقى بعد ذلك ألا أن تسجل صور أفرادها المتغايرة مع ما يقابلها من

[1]_مُحَمَّد سعيد ربيع الغامدي: المقتضب والنموذج الصرفي العربي، المؤتمر الدولي العاشر "المبرد الأزدي جهوده العلمية وآثاره اللغوية والأدبية "، جامعة آل البيت، الأردن، 15_16 مارس 2014م.

الدلالـة في جـدول يجمعهـا، نحـو: الضـمائر، أسمـاء الإشـارة، الأسمـاء الموصـولة، أسمـاء الشـرط، الاستفهام[1].

مقابله الغربي: منهج الكلمة التصريف "word-paradigm" يعني الكلمات التي لا يفيد عنصر من عناصرها دلالة من دلالات هذه الكلمة، أي لا ينظر في المورفيمات بل في الأصوات، يقوم هذا المنهج على تسجيل الصور المختلفة للكلمة إزاء المعاني التي تَرِدُ لها.

ويرصد هذا المنهج التغييرات ويضع الأفراد التي تنتجها هذه التغييرات في جداول تصريفية[2].

2- مناهج التحليل غير الأساسية:

تتمثل المناهج غير الأساسية للتحليل الصرفي في تصور الباحث في مناهج تكميلية وبديلة يوضحها فيما يلي:

2-1 المناهج المكملة:

2-1-1 الاسمية:

تُعرف باسم الجمع واسم المصدر واسم الفعل، تستخدم مكملة للمناهج الأساسية، عندما تتخلف الشروط اللازمة لإجراء عملية التحليل الصرفي، فاسم الجمع يدل على الجمع في حين تخلفت عنه بعض شروط الجمع، نحو: قوم، نساء، إبل.

يتخلف المفرد الذي يُأخذ منه الجمع أي لا واحد له من لفظه، كذلك يفيد مصطلح اسم المصدر أنه على معنى المصدر، دون أن تكون بينه و بين فعله علاقة اشتقاقية قياسية نحو: اسم المصدر عطاء له دلالة المصدر إعطاء له صلة بالفعل المزيد بالهمزة "أعطى"، لكنها تغيب الهمزة الزائدة في اسم المصدر..

---

[1] _ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 179.

[2] _ ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي "دراسة في المفهوم والمنهج"، مجلس النشر العلمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية21، الرسالة 158، الكويت، 2001م، ص 39.

2-1- 2 منهج الإلحاق:

يردُ لمعالجة ما يخالف القواعد المنضبطة التي يرصدها منهج العلامة والميزان الصرفي، نحو: كلا وكلتا تُعد من الملحق بالمثنى لا من المثنى، يعني ذلك غياب جذع اللفظ أو الأصل الذي نصوغ منه الفرع، إذ لا واحد له من لفظهما، ويمتنع تصريف اللفظ المصوغ منه.[1]

2-1-3 منهج القلب المكاني:

يقوم بتحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن قواعد المنهج الأساسي المتمثل في الميزان الصرفي، نحو: أيس وجاه وأشياء، فهي تخلف في التصرفات فليس لها مضارع و لا مصدر.

- خالفت أيس القاعدة في مجيئها على التصحيح، و تقتضي أن ترد على الإعلال.

-خالفت أشياء القاعدة في امتناعها من الصرف، فقلبت إلى شيئاء على وزن فعلاء.

2-2 مناهج بديلة:

2-2-1 منهج الإعلال:

يقوم بتحليل بعض الألفاظ التي تخرج من المنهج الأساسي لقواعد صياغة الكلمة من حيث الوزن الصرفي؛ أي يرد الجذر المعجمي في الأوزان الصرفية للكلمات على نحو متغير؛ بمعنى أن بعض حروفه يتقلب مثل: "ألف" "قال" إذ ترد واوا في المصدر "قول"، والمضارع "يقول"، وترد "ياء" في المبني للمجهول "قيل"، و ترد همزة في اسم الفاعل "قائل"، مما يدل على أن عين الكلمة حرف متقلب غير ثابت، يرد بين الواو و الياء والهمزة و الألف.

[1] – مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 183-184.

2-2-2 منهج الإبدال:

يقوم بتحليل بعض الألفاظ التي تخرج عن المنهج الأساسي لقواعد صياغة الكلمة من حيث الوزن الصرفي، إذ يرد فيها حرفا متغيرا من حروف الزيادة التي تتمثل في تاء الافتعال، نحو: ازدهر، اصطبر، أُبدلت التاء فصارت دالا وطاء. [1]

3- مخطط 4: البناء العام لمناهج التحليل الصرفي: [2]

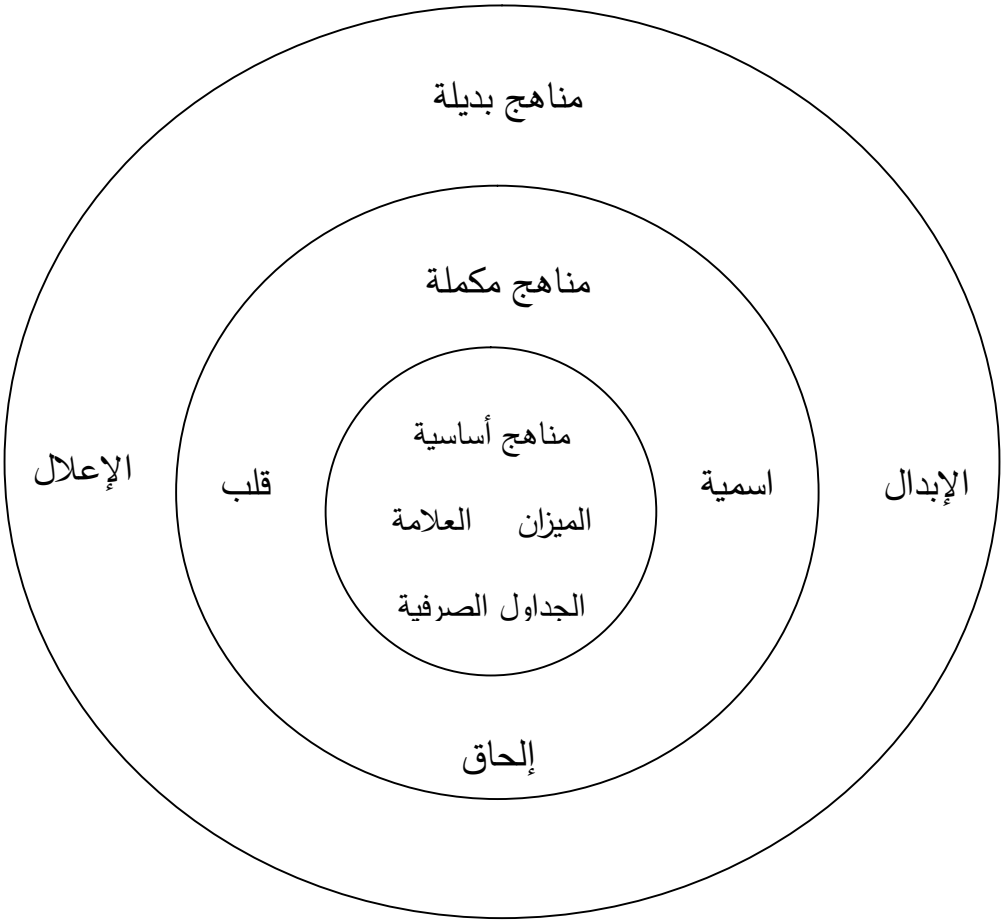

[1] – ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 185 -186 .

[2] –المرجع نفسه، ص 187.

المبحث الرابع: الظاهرة النحوية

يعرض "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**" رؤيته للظاهرة النحوية في التراث العربي قائلا: يجب الفصل بين حدود الظاهرة النحوية والنحو، لأنه ليس بالضرورة مطابقة الظاهرة لمفهوم النحو، وأن ضبط العلم يتردّدُ بين الظاهرة والجهود المقدَّمة حول هذه الظاهرة[1].

يُعرف ابن جني النحو بأنّه:((انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتراكيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها)) [2].

وفي مفهوم آخر للنحو هو: ((العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وهو بهذا التعريف مرادف لعلم العربية)). [3]

يرى "**مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم**" في ضبط ابن جني لمفهوم النحو، بأنه لم يقتصر على سمة الإعراب، بل شمل في ذلك سمات العربية الأخرى.

ويتفق الباحث مع ما قدّمه ابن جني من تصور دقيق في حده للنحو؛ أي أنه إذا رمى النحو للإبانة على الإعراب بكونه ميزة لفظية في التركيب النحوي، فإنه يوافق من جهة أخرى مصطلحي العربية وعلم العربية، في بروزه ومكانته في الدرس اللغوي، ويتجلى تَصوّره في الدعوة إلى إعادة النظر في مفهوم النحو في تراثنا اللغوي، وعدم تضييقه على ظاهرة الإعراب، واتساعه ليشمل مصطلح العربية لبيان قيمته وأهميته لذاته ولغيره من بقية علوم العربية[4].

---

[1]- ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص198.

[2]- حسن منديل حسن العكيلي، أثر الموروث النحوي "في مقترحات محاولات التيسير النحوي المعاصر"، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد-الأردن، 2012م، ص26.

[3]- مُحَمَّد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1، بيروت، 1985م، ص217.

[4]-ينظر:مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص200-201.

المبحث الخامس: الأنظمة النحوية:

النظام اللغوي هو: مجموعة القوانين والقواعد والأحكام التي تحكم هذه اللغة، وتخضع لها ألفاظها وعباراتها[1].

بيّن **مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم** الأنظمة النحوية التي تردّ في التراث اللغوي العربي فيما يلي:

1_نظام الكلمات: يعرض الحديث عنه في نظام التصنيف على المنوال الآتي:

1_1_نظام تصنيف الكلم:

قَدَّم النحاة في تراثنا اللغوي تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام، تختلف رؤية **تمام حسان** في منجزه الموسوم **اللغة العربية معناها ومبناها** في تقسيمها إلى سبعة أقسام.يبين ذلك في قوله: نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد...وهو الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة[2] محاولا أن يفرق بينها من حيث المبنى والمعنى[3].

يُقدّم الباحث رؤيته من خلال التصور التراثي والحديث لأقسام الكلم، في نقاط نذكرها كالتالي:

_إدراك النحاة للتقسيم الجديد ويظهر ذلك في ذكرهم لجميع أصناف الكلمة الرئيسية والفرعية وفرع الفرعية، وأن الكلمات ليست على درجة واحدة وأن بعضها فرع لبعض ، يتجلى ذلك في تقسيم عام وآخر تفصيلي.

_تُبنى الفروق في التقسيم على أساس منطقي يتمثل في الانحراف التدريجي Gradience.

---

[1]- خلود بنت دخيل آل خوار: مغني الألباب عن كتب الصرف والإعراب، تقديم: أ.د نهاد الموسى، أ.د إسماعيل عمايرة، دار الفكر، ط1، عمان، 2010م، ص85.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،الدار البيضاء، د.ط، المغرب، 1994م، ص88.

[3]-ينظر: المرجع نفسه،ص90.

_حمل الأسماء الفرعية لقسم مع الأسماء الرئيسية واتفاقها في دلالة واحدة إذْ يكمن الفرق بينها في الدلالات التي ترد بيانا لها.

أنظمة التركيب:

تُصنف الأنظمة إلى نظام أساسي وأنظمة غير أساسية تتمثل فيما يلي[1]:

1_2_نظام العلاقات النحوية أو العمل (نظام التعليق):

يَرِدُ في العلاقة التي تتحقق بها عناصر التركيب، فهو نظام أساسي، تتعلق به الكلمات.

2_الأنظمة الفرعية التكميلية: نوضحها في المخطط كالآتي:

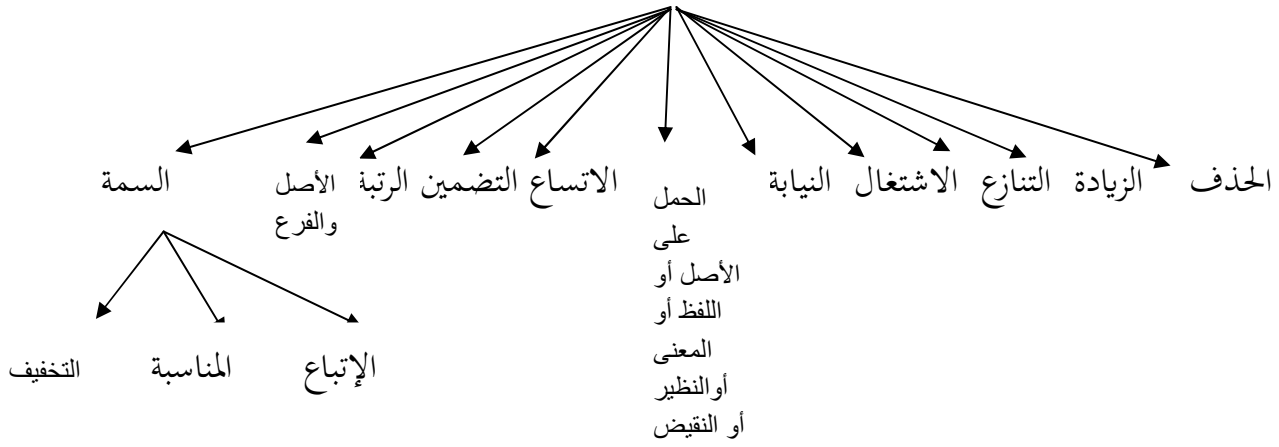

[1]- ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي،ص211-218.

المبحث السادس: النظرية النحوية

تحتاج النظرية النحوية في التراث اللغوي العربي في تصور **مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم** إلى جملة أمور وهي[1]:

_وضع أساس يتم به الحكم على مفهوم بأنه يمثل نظرية نحوية أو لا.

_استنطاق نصوص التراث بمفاهيم يمكنها أن تمثل نظريات نحوية.

_منحها تسمية طَبَعا لما تؤديه من تفسير في صور التركيب.

_صياغتها صياغة علمية وفق أصول التنظير العلمي.

يبين الباحث أن النظرية النحوية هي المفهوم الذي يضبط التركيب النحوي الصحيح ويفسر العلاقة التي تقوم بين المفردات.

فيرى بأن مفهوم العامل يُفسر ذلك وعَدُّهُ النظرية الأساسية في تصنيفه للنظريات النحوية، ويشير إلى وجود نظريات أخرى غير أساسية ،يتحدث عن كل نوع منهما فيما يلي:

1_النظرية الأساسية للتركيب النحوي للعربية (نظرية العمل): يمثل الأساس و الفرض الذي

وضعه النحاة لتفسير التركيب النحوي في مفهوم العمل.وله حضور جلي وبارز في جل أبواب النحو العربي .إن فكرة العامل الذي يفسر العلامة الإعرابية في المعمول تحولت إلى نظرية علمية، انبنى عليها النحاة ظاهرة الإعراب في العربية[2].

2_**النظريات غير الأساسية**: تتمثل في النظريات المكملة لنظرية العمل أو بديلة عنها أو ذات أنظمة متداخلة.

---

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم ،النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص 236 .

[2]–حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي "الاستقراء– التحليل– التفكير"، دار الشروق، ط1، عمان، 2002م، ص212.

أ_**التكملية**: تطوع التركيب حتى يقع تحت نظرية العامل نحو: الحذف والتضمين والاتساع والنيابة وصور الحمل على المعنى أو اللفظ...

ب_**البديلة**: يراد بها تفسير التركيب على وجه خارج تماما عن العامل، من ذلك مفاهيم الإتباع والمناسبة والتخفيف وكثرة الاستعمال...

ج_**مفاهيم الأنظمة المتداخلة**: تعالج بعض الشواهد التي تعكس تداخلا بين الأنظمة في ذهن المتكلم، ومن ذلك مفهوم الوهم والغلط والنسيان والبداء التي تذكر في باب البدل، وكذلك مفهوم الجر على الجوار...ترد عروض الوهم على أي ملكة كائنة[1].

تختلف قراءة وتصور **مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم** عن تصور **تمام حسان** في رؤيتهما لنظرية العامل، نوجز الحديث عن ذلك فيما يلي:

يعرض مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم كلامه قائلا:« أنَّ العلاقات لا تعني شيئا مخالفا للمعاني فعلاقة الإسناد بين كلمتين تعني ما يعنيه الإسناد الذي استفيد من تركيب الكلمتين معا على جهة الإسناد ،كما تعني علاقة الإضافة معنى الملكية أو الجنسية أو الظرفية تبعا لعلاقة الاسم المضاف بالمضاف إليه.

كما لا تنفصل دلالة الفاعلية عن دلالة الإسناد ،فالفاعلية ناتجة عن علاقة إسناد فعل أو ما يعمل عمله للفاعل...؛ أي أن الفاعل ليس أكثر من تطبيق من تطبيقات الإسناد...، والعلاقات النحوية هي المعاني النحوية...فإننا لسنا بحاجة إلى أن نشقق المعنى فنتحدث عن معاني نحوية عامة وأخرى خاصة، لأننا لسنا بصدد تصنيف المعاني النحوية وإنما بصدد تقديم العناصر أو الجوانب العامة للظاهرة النحوية...، ونرى اندماج الجوانب الأربعة المتمثلة في المعنى النحوي الخاص والعام، والعلاقات النحوية والقيم الخلافية في جانب واحد هو جانب المعنى النحوي... .

[1]- مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص239-240.

ويؤكد أنه لا ينبغي النظر إلى الإعراب والمطابقة والرتبة والتضام بوصفها قرائن على المعنى النحوي، فإنَّ ذلك اختزال لوظيفتها في اللغة...فالإعراب علامة على المعنى النحوي وليس له قرينة بالمرة» [1].

ويرى **تمام حسان** «أن إدراك المبنى في النظر إلى العلامة لا يعد من العمليات العقلية الكبرى في التحليل، وإنما تأتي الصعوبة عند إرادة تعيين المعنى بواسطة المبنى، فالمعنى الوظيفي متعدد بالنسبة للمبنى الواحد...، والكشف عن العلاقات السياقية هو الغاية من الإعراب...، ولو كان الإعراب فرع المعنى الدلالي ما استطعنا أن نعرب...، وأنَّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق كافٍ للقضاء على خرافة العامل النحوي لأنَّ التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق فيفسر العلاقات بينها... ينبغي التصدي للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوان العلاقات السياقية والقرائن اللفظية»[2].

يتفق **تمام حسان** مع **مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم** في جوهر نظرية العامل وأساسها الذي هو العلاقة بين متغير العلامة ومتغير الموقع الإعرابي، لكن تمام حسان رؤيته تختلف فهو يعتبر الموقع الإعرابي يرتبط بالقرائن السبعة، وعَدّ نظرية العامل خرافة.

في نظر **مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم** أنَّ ما قدمه **تمام حسان** خارج عن النظرية؛ لأنَّ النظرية هي أن تتجه من الظاهر إلى السبب الخفي ،وتمام حسان في تصوره بدأ من الدلالة النحوي التي تنتمي إليها نظرية العامل إلى الخارج أي يمنح الدلالة وتعدد أوجه ظهورها ،فهو لا يفسر تغير أواخر الكلم فالذي يفسرها يربطها بمتغير آخر، فالنظرية تبدأ من التغير الظاهر وتبحث عن المتغير الباطن الأساسي، وقوله بخرافة العامل هو ما سماه المعنى النحوي، أو العلاقات النحوية، لأن تغير أواخر الكلم حقيقة نراها ما ليس حقيقة هو تغير موقع الكلمات بعضها من بعض.

---

[1] _مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم :النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص206_209.

[2] _تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص180_189.

توصلنا في ختام هذا الفصل إلى مجموعة من الملاحظات والنتائج ملخصها مركوز في النقاط الآتية:

1_ترد فكرة الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي على ثلاثة صور وهي: "أصالة بعض الصيغ وفرعية بعض، فرعية جميع الصيغ، أصالة جميع الصيغ".

2_ عرض الباحث تصورين لما قاله ابن الحاجب في فرعية جميع الصيغ:

_تصور علاقة الصيغ بعضها ببعض على شكل حلقي.

_تصور الصيغة الأصلية في صورة افتراضية ذهنية مجردة.

3_تتمثل ظاهرة التعدد في:

"فروع الوحدة اللغوية الواحدة، فروع العلاقة اللغوية الواحدة، أفراد الباب أو الحكم الواحد".

4_تصنفُ أنظمة التعدد في اللغة إلى ثلاثة أنظمة: التفرع، التقابل، التشابه.

5_تندرج تطبيقات الأصالة والفرعية تحت اسم صريح "نموذج الأصل والفرع" وآخر ضمني لا يحمل اسم الأصالة والفرعية إلا ضمن تفصيلاتها.

6_إقامة جسر التواصل بين نظريات التراث اللغوي العربي ونظريات الدرس اللغوي المعاصر .

7_قيام مناهج التحليل الصرفي في النظرية الصرفية على ثلاثة نماذج: "نموذج العلامة، نموذج الميزان الصرفي، نموذج الجداول التصريفية".

8_تقديم مناهج التحليل الصرفي في النظرية الصرفية في التراث اللغوي العربي بصور نظيرها الغربي:

_منهج العلامة: منهج الوحدة- الترتيبItem-arrangement.

_منهج الميزان الصرفي: منهج الوحدة- العملItem- Process.

_منهج جداول التصريف: منهج الكلمة- التصريفWord-Paradigm.

_تصنف الأنظمة النحوية في التراث اللغوي العربي إلى أنظمة أساسية تتمثل في نظام الكلمات وأنظمة التركيب، وأنظمة تكميلية تتمثل في نظام الحذف، الزيادة، التنازع، الاشتغال، النيابة ، نظام الحمل على الأصل، أو اللفظ أو المعنى أو النظير أو النقيض، الاتساع، التضمين، الرتبة، الأصل والفرع، السمة، وأنظمة فرعية في أداء السمة للمعنى النحوي، تتمثل في نظام الإتباع، المناسبة، التخفيف.

_ترد النظرية النحوية في مفهوم النظرية الأساسية التي تسمى بنظرية العامل وأخرى للتركيب النحوي للعربية ونظريات غير أساسية مكملة لنظرية العامل وأخرى بديلة لنظرية أداء السمة.

الفصل الثالث

النظرية المعجمية ونظام الكتابة في العربية على ضوء القراءة اللسانية

توطئة:

غني عن البيان أن العرب القدماء قد برعوا في المجال المعجمي ،واجتهدوا في بناء معاجم لغوية تحفظ اللغة العربية ،وتجمع مفرداتها ،وما سيعرضه الباحث هو قراءة للنظرية المعجمية العربية وما يتصل ببنية المعجم من تصنيف وتحليل والعلاقة بين البنية المعجمية والدلالية للغة.

المبحث الأول: الظاهرة المعجمية وصعوبة دراستها

يرى الباحث أن الظاهرة المعجمية دلالية في جوهرها، فهي لا تقتصر على مستوى لغوي معين فالدلالة صوتية ،وصرفية ،ونحوية، وتتجلى المشكلات والصعوبات التي تواجه دراسة الدلالة فيما يلي:

-تجريديتها: تُعد أحد مستويات اللغة، فهي تتعلق بجانبين: الأول شكل مادي قابل للإدراك بالحواس، والثاني دلالي تجريدي يُتصور بالعقل، أضاف هذا الأخير المتمثل في الافتراض والتصور وأسهم في إثراء النظريات التي من شأنها تحديد المعنى، ويُعد التجريد أحد أسباب صعوبة دراسة الدلالة؛ لأنه ليس هناك آلة نستطيع من خلالها أن نختبر تصوراتنا عنها.

-عدم انفراد الدلالة بمستوى لغوي واحد، نجد لها حضورا فونولوجيا... يوحي ذلك أن أي تركيب دلالي يستلزم التنقل بين مستويات اللغة المختلفة التي تبحث فيها الدلالة.

-عدم وضوح البناء الكلي للظاهرة والصلة التي تربط بين وحدتين كبرى وصغرى. [1]

[1] -ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية التراث العربي، ص249-250-251.

المبحث الثاني: النظرية المعجمية

ذهب الباحث إلى أن النظرية المعجمية تقوم في بناء المعجم على مجموعة إجراءات يوجزها فيما يلي:

-إجراء الجمع المعجمي لمفردات وتراكيب اللغة واستعمالات كل منهما.

-إجراء الوصف والتصنيف للمادة المجموعة.

-تحليل دلالي للمادة المعجمية لكشف الأنظمة الدلالية التي يحكمها.

-التركيب والبناء العام للمعجم. [1]

المبحث الثالث: نظريات الجمع والتصنيف المعجمي والتحليل الدلالي

يُبسط الباحث نماذج النظرية المعجمية في التراث العربي على النحو التالي:

1- نظرية الجمع المعجمي:

أ- فرضية استعمال العام والخاص:

-يرى كثير من الباحثين نَفْي اللغويين العرب استخدام المستوى اللغوي الذي تنقسم به اللغة إلى لغة مشتركة وأخرى خاصة، والحقيقة عكس ذلك حين جمع اللغويون العرب المادة اللغوية فرقوا بين اللغتين المشتركة والخاصة، ورأوا بضرورة الفصل والتمييز بينهما، ولو أغفلوا ذكر اللهجات لعيب عليهم ضبط العربية.

-عدم استقلال اللغة المشتركة والخاصة في مباحث خاصة.

[1] – ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم : النظرية اللغوية في التراث العربي، ص252.

ب– دائرة اللغة:

وَضَعَ المعجميون العرب ثلاث دوائر للعربية تتمثل أصغرها في دائرة العربية المستعملة، وهي مركز الدائرة لأنها تجمع العربية المقبولة، يليها هامش اللغة المهملة التي لا تخالف الاستعمال، ولكن لم يتواضع العرب عليها، ويحيط بهما هامش اللغة العربية المحظورة التي حملت ما يمنع العرب من قبولها،[1] يمثل لهذه الدوائر

المخطط التالي: [2]

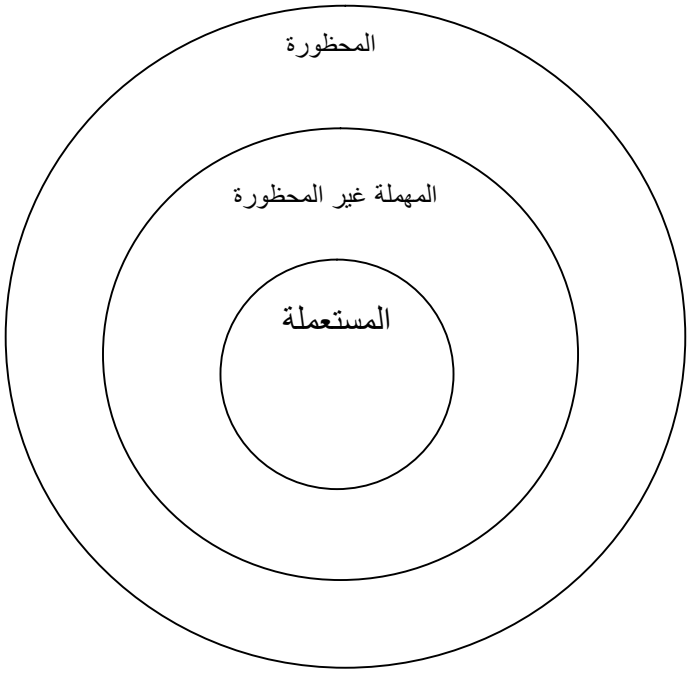

مخطط توضيحي1 لفهم الخليل للمعجم العربي مستعمله ومهمله ومحظوره الصوتي

أبان الخليل في معجمه العين جمعه للمستعمل والمهمل معا، ليوضح علاقة التركيب المعجمي بالبنية الصوتية للكلمة، من منظور خاص يريد من خلاله تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات.

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز الدايم :النظرية اللغوية في التراث العربي، ص266-267.

[2] – المرجع نفسه ، ص268.

يشمل غير المستعمل عند الخليل أمرين هما:

-المهمل استعمالا:

اكتفى العرب باللغة المستعملة المقبولة عن اللغة المهملة غير المحظورة وتُعد من اللغة المقبولة لأنه لا يوجد مانع من استخدامها.

- المحظور صوتيا:

يمثل له بامتناع زيادة أصول الكلمة عن خمسة في الاسم وأربعة في الفعل وفي عدم ائتلاف بعض الحروف مع بعض كالعين والحاء. [1]

يقول أحمد مختار عمر: لابد للخليل بعد الإحصاء النظري أن يميّز بين المستعمل من هذه الصور والمهمل، وقد فعل ذلك واستفاد في تمييز المستعمل من المهمل بثقافته اللغوية الخصبة، وبخبرته الصوتية الباهرة، ومعرفته بالتجمعات الصوتية المسموح بها وغير المسموح بها في اللغة العربية. [2]

2- نظرية التصنيف المعجمي

يُصنف المعجميون العرب المادة اللغوية بصورة أكثر تعقيدا وتركيبا على أسس لغوية عامة، على النحو التالي:

رفض بعض ما جمع في المادة اللغوية بسبب من التصحيف والتحريف واللحن والخطأ والغلط والسهو...، يمثل هامش خارجي يحيط بدائرة اللغة المستعملة، يتشكل في اللغة المردودة غير المقبولة.

---

[1]-ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص268-269.

[2] -أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب "مع دراسة لقضية التأثير والتأثر"، عالم الكتب، ط6، القاهرة، 1988م، ص179.

جَعْل اللغة المستعملة على صنفين هما: لغة خاصة "بالشعر أو اللهجة" ولغة مشتركة، يحيط بهامش اللغة المردودة دائرة صغرى للغة المقبولة، الخاصة بالشعر ضرورة وبالقبائل لهجة.

تصنيف اللغة المشتركة إلى شاذة ومطردة، يحيط باللغة الخاصة بنوعيها هامش داخلي للغة الشاذة، ودائرة صغرى للغة المطرودة. [1] يصور الرسم التالي تصنيف المعجميون العرب للغة المستعملة[2]:

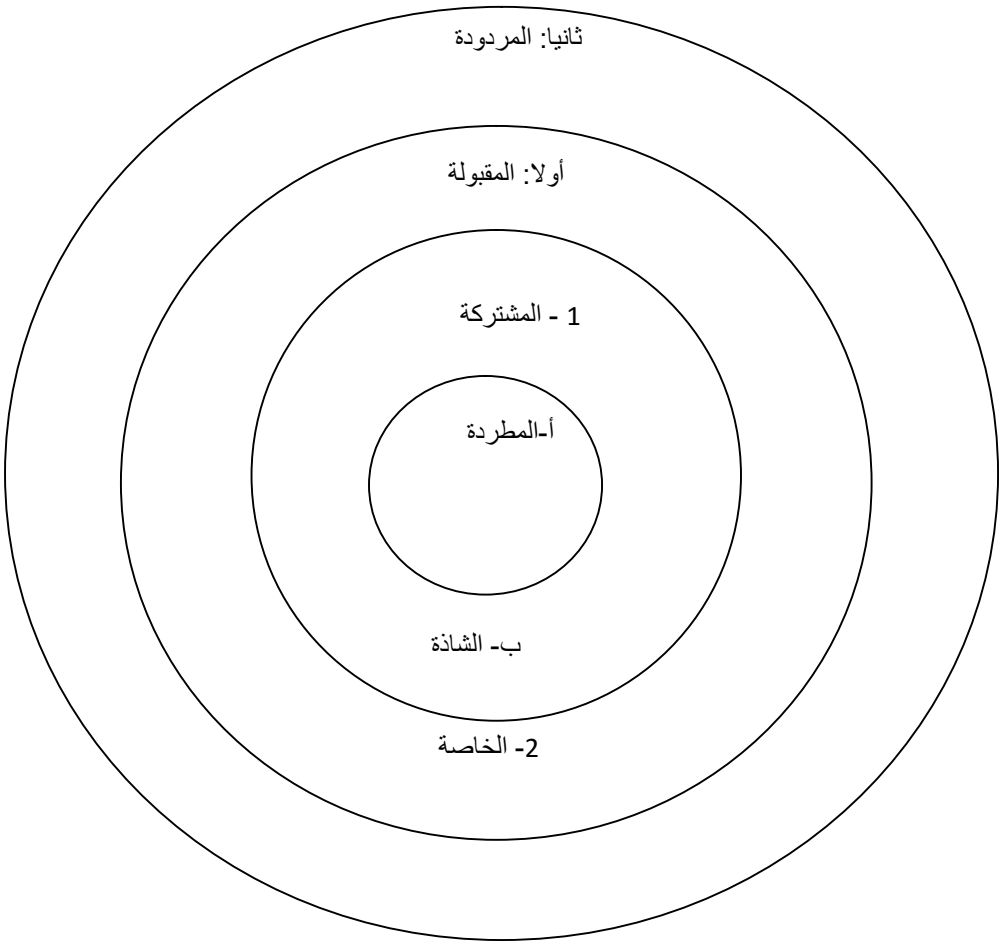

مخطط2 تصنيف دائرة اللغة المستعملة

[1] –ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص270-271.

[2]– المرجع نفسه، ص 271 .

ينفي الباحث كون مصطلحات التصنيف المتمثلة في الغلط ،واللحن ،والسهو، والتصحيف والتحريف، بأنها مفاهيم نحوية أو نحوية صرفية، ومنحها بعدا معجميا ببيان استعمالها في المعجم اللغوي بما يخدم التنظير المعجمي.

ويتجلى البعد المعجمي لهذه المفاهيم من ورود هذه المصطلحات لأسباب معجمية تتصل بطبيعة العمل المعجمي.

إن أبرز ما يقوم به المعجميون من خلال هذه المفاهيم ما يلي:

-تحديد الجذور المعجمية للغة.

-تحديد الألفاظ التي ترد لكل جذر

-تحديد الدلالات المعجمية لألفاظ اللغة

-تحديد الاستعمالات المختلفة لألفاظ اللغة.

-ضبط الكلمات التي ترد بالوضع المعجمي[1].

[1]-ينظر : مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم ،النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص271-272.

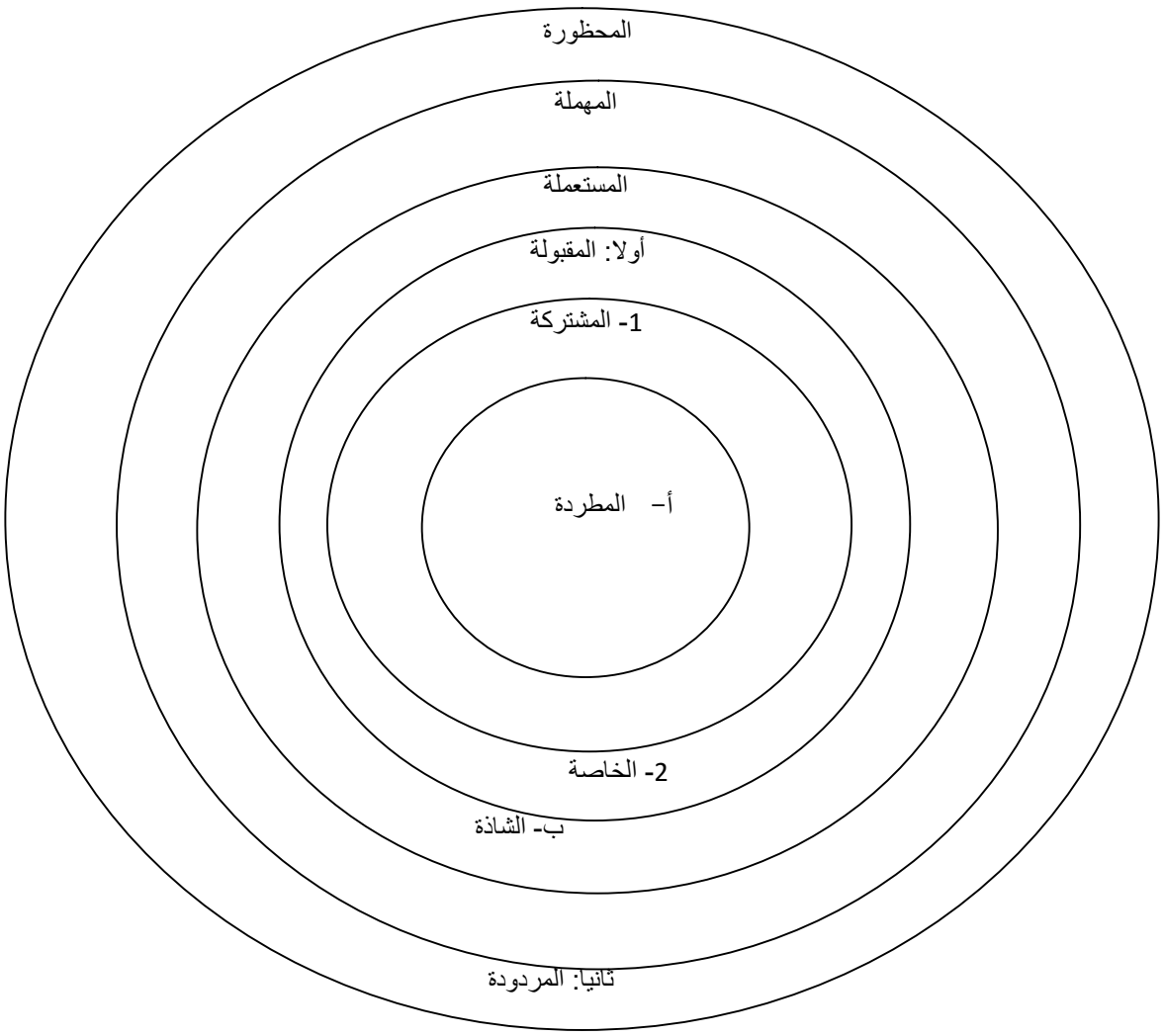

مخطط3 تصور المعجميون العرب في معالجة اللغة العربية[1]

3-التحليل الدلالي:

تضمن التحليل الدلالي للغويين العرب جميع صور الاتفاق اللفظي، فنتج عن ذلك الدلالات الآتية:

([1]) محمد عبد العزيز عبد الدايم ،النظرية اللغوية في التراث العربي، ص277.

أ- الاتفاق التام بين اللفظين:

وهو الاتفاق الذي يكون في الصيغة والجذر ويرد لمعانٍ متعددة،[1] نحو: دلالة لفظ (العين) على[2]:

-عين الإنسان التي ينظر بها.

-عين البئر: وهو مخرج مائها.

-عين الشيء: خياره.

-عين القوم: أشرافهم

يُفسر هذا الاشتراك على أساس أحد المنهجين هما:

-الاشتراك الدلالي polysemy: الذي تشيع تسميته بالتعدد الدلالي.

-الاشتراك اللفظي hyponymy:

ب- الاتفاق الجزئي:

الاتفاق الذي نجده في الجذر دون الصيغة الذي يمثل المشتقات التي ترد على جذر واحد، يجمعها اشتراك دلالي، يسمى بمصطلح الاشتراك الجذري.

---

[1] -ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث العربي ،ص288.

[2] -هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي "في التراث العربي"، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط1، إربد-عمان، 2008م، ص148.

يرد الاشتراك الجذري في الدرس اللغوي الغربي بعلاقة eponymy. [1]

وتتمثل مناهج الاشتقاق في الاتفاق الجزئي فيما يلي:

1- الاشتقاق القياسي أو الصغير: هو الذي تأخذ منه الكلمات بعضها من بعض عن طريق تغيير صرفي محدد يوضحه الصرفيون في الميزان الصرفي، نحو: اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ماقبل الآخر، واشتقاق اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول.

2- الاشتقاق السماعي: هو الذي تكون كلماته تشترك في الجذر فحسب، دون أن تأخذ بعضها من بعض، قام به ابن فارس حين لم يجد سبيلا قياسي للاشتقاق.

ج_ الاتفاق في الصيغة لا في الجذر:

الاتفاق الذي يجعل للألفاظ دلالة واحدة تبعا لزيادة علامة صرفية واحدة أو اتفاقها في الوزن " الصيغة "، ومنحوها نتيجة هذه العلامة والوزن دلالة مشتركة، نحو: علامة التأنيث والتثنية التي تحمل دلالة التأنيث، وأوزان الجموع التي تحمل دلالة الجمع.

د- الاتفاق في مادة الجذر لا صيغته:

يتجلى هذا الاتفاق عند ابن جني الذي حاول تقديم معانٍ عامة للجذر وتقلباته المختلفة أي؛ اتفاق الألفاظ في الجذر واختلافها في الصيغة[2].

---

[1] -ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص288-289

(2)_ ينظر:محمد عبد العزيز عبد الدايم ،النظرية اللغوية في التراث العربي، ص278-279.

يحاول ابن جني تقديم اتفاق في دلالة الجذر وتقلباته، فيقابل اتفاق مادة الجذر دون ترتيب الأصول، ويسمى هذا [1]‹‹تقليب الأصول نحو (ك ل م) و (ك م ل) و(م ك ل)››.[2]

- الاشتقاق الكبير:

منهج يرصد العلاقة التي تكون بين الجذر وتقلباته[3].

هـ- الاتفاق في جزء من مادة الجذر:

حاول ابن جني إيجاد دلالة بين جذور لم تشترك في الجذر تماما، بل اشتركت في جزء كبير منه دون بقيته، فيما يعرف بـ: الاشتقاق الأكبر.[4]

استعمل التراث اللغوي العربي عدة مناهج في التحليل الدلالي، فقاموا بتفسير صور الاتفاق المختلفة بستة مناهج، يعرضها الباحث فيما يلي:

- منهجان للاتفاق التام بين الألفاظ الذي تتمثل في: الاشتراك اللفظي أو الوزن فقط.

- أربعة للاشتراك اللفظي الجزئي بينهما، أي التي تتفق في الجذر فقط أو الوزن فقط.

ويتمثل منهجا تفسير الاتفاق التام بين الألفاظ في منهجين هما:

1- الاشتراك الدلالي: هو المنهج الذي يفترض اشتراك لفظ واحد في كلمات مختلفة ذات معانٍ ودلالات متعددة.

---

[1] ينظر : مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص279.

[2] ابن جني: الخصائص، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ط، القاهرة، 1952م، 2/ 146.

[3] ينظر : مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص 279.

[4]- ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث المعاني العربي، ص 279 – 280.

2- الاشتراك اللفظي: هو المنهج الذي يفترض تعدد في اللفظ، ويأخذ في الشكل لفظا واحدا، ككلمة ((عين)) التي تكون للباصرة ولعين الماء.

أما المناهج الأربعة التي استخدموها لتفسير الاتفاق الجزئي بين الألفاظ فهي:

1- الاشتقاق القياسي: الذي يعرف بالاشتقاق الصغير.

2- الاشتقاق السماعي: هو المنهج الذي سار عليه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة.

3- الاشتقاق الكبير: ذكره ابن جني في كتابه الخصائص.

4- الاشتقاق الأكبر: طبقه ابن جني تحت عنوان " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني".[1]

يتفق التراث اللغوي العربي مع الدرس اللغوي الغربي في مناهج التحليل الدلالي الثلاث وهي:

- الاشتراك اللفظي hyponymy.

- الاشتراك الدلالي polysemy.

- الاشتراك الجذري eponymy.

وأضاف التراث اللغوي العربي ثلاثة مناهج أخرى وهي: الاشتقاق السماعي والكبير والأكبر.[2]

---

[1]- ينظر مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث المعاني العربي ، ص 280 – 281.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 281.

المبحث الرابع: نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية

يقف الباحث على أربع تصورات سعت اللسانيات المعاصرة إلى تمثيلها في التركيب المعجمي للغة، يوردها فيما يلي:

1- نموذج تقديم العلاقات الدلالية:

يتمثل في الترادف، والتضاد، والانضواء، والتعدد، والاشتراك اللفظي. ينص بعض اللغويين على أن مراعاة العلاقات الدلالية وتصنيفها يعد بناء للمعجم،[1] ومن الملاحظات التي سجلها الباحث على هذا النموذج ما يلي:

-تقوم علاقة الاشتراك اللفظي والدلالي على أساس لغوي، حيث تَأخذ الكلمات لفظا واحدا، في حين تقوم مفردات الترادف أو التضاد أو الانضواء وفق مدلول علاقة الواقع لا اللغة.

-تجمع هذه العلاقات المفردات من غير أن تشكل كل مجموعة من هذه المجموعات، تركيا أكبر من المفردات حتى يمكن القول بأنها تحقق التركيب المعجمي.

-استحالة تقديم المعجم في إطار علاقات الترادف والتضاد والانضواء والاشتراك اللفظي والدلالي مرة واحدة، فهي أشبه بسلاسل منفصلة تنتهي بتشتيت المفردات وضياع التركيب المعجمي.

-لتُبنى هاته العلاقات الدلالية لابد من استقلال كل واحدة.

---

[1] _ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، "نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام"، حولية الجامعة الإسلامية العالمية، العدد العاشر، 2002م، ص151.

يخلص هذا التصور في نظر الباحث إلى أن هاته العلاقات المعجمية لا تمثل تركيبا أو وحدة أكبر؛ أي غياب الركن الثالث للتركيب، الذي يتحقق في وجود وحدة كبرى، فلا يمكننا القول بأننا وقفنا على التركيب المعجمي.

2- نموذج معالجة المكونات الدلالية:

بين الوحدة المعجمية المفردة والمكونات الدلالية التي تتمثل في الوحدة المعجمية الصغرى، التي تآلفت لتركب وتكون وحدة دلالية أكبر. [1]

يُعتبر هذا التصور في نظر الباحث محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام، لأنه يَستحضر العناصر الثلاث الواجب توفرها في التركيب وهي الوحدة الكبرى التي تمثل المفردة المعجمية، والوحدة الصغرى وهي السمة الدلالية والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى.

3- نموذج الحقول المعجمية:

تقوم هاته النظرية بين الوحدة المعجمية المفردة، والحقل المعجمي التي تندرج تحته الوحدات المعجمية المفردة. يتضمن هذا الحقل مجموع هذه الوحدات والعلاقات التي تجمع بينها.

يَسعى هذا التصور في نظر الباحث لإيجاد تركيب معجمي عام، يقف على العناصر الثلاث اللازمة للتركيب، وهي: الوحدة الكبرى التي تتمثل في الحقل المعجمي، والوحدات الصغرى وهي المفردات المعجمية والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى.

---

[1] –ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص284-285.

4-نموذج معالجة التركيب المعجمي لجمل اللغة:

يرى هذا النموذج المعجم مكونا من مكونات التركيب النحوي، ويَعدّه عنصرا حيويا في النظرية النحوية. [1]

يُعنى هذا التصور في نظر الباحث بوحدة الجملة وعناصرها، من جانب دلالي، فهو يمثل محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام يقف على العلاقات المعجمية بين اوالحدات، التي تتجلى في العناصر الثلاث اللازمة للتركيب، وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين هذه الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى، وعَدَهُ تركيبا معجميا لجزء من الكلام وليس تركيبا لمعجم اللغة، فهو يتصل بالبنية المعجمية لجملة ما، لا اللغة بأكملها. [2]يمكن تصوير مواقف النظرية الدلالية من التركيب المعجمي في الدرس اللغوي الغربي وفق الخطاطة الآتية:[3]

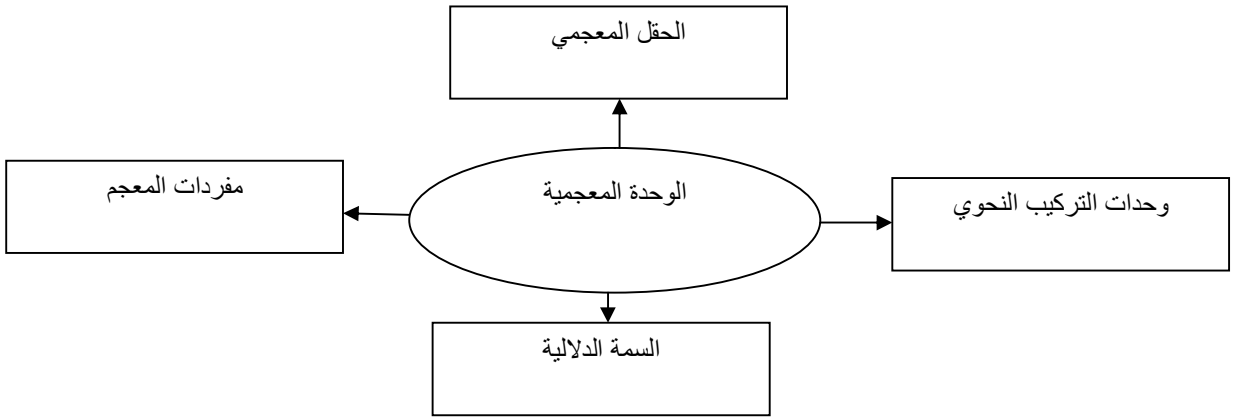

المخطط 4 يوضح طرق التماس التركيب الدلالي

---

[1] –ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، "نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام"، ص153-154.

[2] –ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص288.

[3] –المرجع نفسه ، ص289.

المبحث الخامس: نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية العربية

عرض الباحث تصوراته العربية لنماذج نظرية التركيب المعجمي العام في التراث اللغوي العربي، تتمثل هذه التصورات في أربعة نماذج يتصل اثنان منها بالجذر، ويتصل الآخران بالسلسلة، يأتي بيان ذلك فيما يلي:

1- نموذجا نظرية الجذر المفرد "جذر الاشتقاق الصغير"

يتجلى في تراثنا اللغوي ضمن إطار تحليل تركيب الكلمات، مفهوم الجذر المفرد التقليدي، وهو ما يتكون من أصول معيّنة وترتيب ثابت،[1] يذكره ابن جني في الاشتقاق الصغير بقوله: «فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم: اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية أصول غيره، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك فهذا الاشتقاق الأصغر».[2]

ويُعدُ هذا الجذر أكثر النظريات استعمالا في تمثيل التركيب المعجمي للعربية، وتتوضح أصول نظرية التركيب المعجمي في نقاط نذكرها كالآتي:

---

[1] –ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، "نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام"، مجلة المعجمية، العدد الثامن والتاسع عشر، 2002م-2003م، ص121.

[2] – ابن جني: الخصائص، 134/2.

يُمثل وحدة وسطى بين المعجم وكلماته، يشمل جميع مفردات اللغة فلا تنفرد كل كلمة بمدخل معجمي، وإنّما ترد عدة كلمات تحت جذر واحد.

يقوم هذا التصور على اعتبار مفردات اللغة جذور لغوية، تشتمل كل واحد منها على عدد من المفردات، هذا ما يظهر جليا في جمع الجذر عدد غير قليل من مفردات اللغة.[1]

فالتركيب المعجمي للغة يتشكل من خلال مجموعة من الجذور تتركب بدورها من مجموعة من المفردات التي تُمثل بدورها وحدات معجمية أصغر من الجذور لأنها تندرج تحته.

_تُبنى العلاقة الدلالية بين مفردات الجذر على أساس لغوي، لاشتراكها في الأصول.

_تتأسس العلاقة المعجمية بين مفردات الجذر على علاقة عضوية تتمثل في وحدة الجذر الذي تندرج تحته هذه المفردات، تَحفظ هذه العلاقة تكرر الكلمات التي ترد في المداخل المعجمية المختلفة.

_يُحقق الجذر أركان التركيب الثلاث، فهو الوحدة التركيبية الكبرى، والكلمات التي تندرج تحته تمثل وحداته الصغرى، وتقوم هذه الكلمات على علاقات دلالية لغوية يتحدد ظهورها في اللغة من اتفاق الجذر أو اللفظ كله. [2]

_اهمال الجذر لبعض العلاقات الدلالية، نحو: الترادف والتضاد والانضواء: يعني أنها لا ترتبط بعلاقة دلالية لغوية.

---

[1] – ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص291

[2] – ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم: "نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام"، ص122-123.

_عدم قيام الجذر على العلاقة الأساسية بينه وبين الكلمات التي تندرج تحته فقط، بل سمح بعلاقات أخرى كعلاقة الاشتراك اللفظي والدلالي.

تروم هذه النقاط المشار إليها إلى أن الجذر يُعدُ تركيبا معجميا وسيط بين تركيب المعجم العام والكلمات التي تندرج تحت هذا الجذر، وأن بين هذه الوحدات الصغرى علاقات دلالية لغوية تفوق من وجهة نظر اللغة العلاقات الدلالية التي أهملها الجذر كالترادف والتضاد وغيرها.

تقديم المعجم التراثي مفردات اللغة في إطار عدد من الجذور التي تمثل مرحلة وسطى بين الكلمات والسمات "المكونات الدلالية" التي تتكون منها هذه الكلمات.[1]

وجب الإشارة إلى أن الكلمات التي جُمعت تحت الجذر الواحد على نوعين هما:

-كلمات ذوات صلة اشتقاق أصغر: [2] وهو ما نجده في جذر (خ ل ق) «خَالَقَهُ مُخَالَقَة وخِلَاقا: عاشره على أخلاقه، وخلّقه: أتم خلقه، واختلق القول: افتراه واخترعه، وتخلق: تكلف أن يُظهر من خلقه خلاف ما ينطوي عليه».[3]

-كلمات ذات صلة في الجذر فحسب: أي لا يشتق بعضها من بعض،[4]وهو ما نجده تحت الجذر (خ ل ق) نفسه، ‹‹الخَلاَقَ: الحظ و النصيب من الخير.... والخِلاق: ضرب من الطِّيب، أعظم أجزائه

---

[1] – ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص292.

[2] – محمد عبد العزيز عبد الدايم: "نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام"، ص 123.

[3] – مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص 252.

[4] – ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص293.

الزعفران، والخَلْقَاء: يقال هضبة خلقاء لا نبات بها، وخَلْقَاء الشيء: مستواه، ويقال: خَلْقاء الجبهة، وخلقاء الظهر››.[1]

اتفقت المعاجم على النوع الأول من الكلمات، فجميعها تشترك في الدلالة وذات صلة فيما بينها وهو ما يسمى بالاشتقاق الأصغر، أما النوع الثاني من الكلمات لا تجمعها صلة، فاتخذ لها المعجم العربي صورتين تمثلان نموذجين مختلفين لتركيب المعجم في جذورهما:

أ- نموذج التركيب الشكلي للجذر "النموذج الدلالي الجزئي للجذر":

يَعْني به جمع الكلمات التي تتفق في شكل الجذر الواحد كون أصولها واحدة ، دون البحث في أصلها الدلالي العام التي تتفق فيه، فهو يثبت علاقة بين بعض الكلمات دون بعض، وهو ما مُثل له في جذر (خ ل ق) .

ب- نموذج التركيب الشكلي الدلالي للجذر "النموذج الدلالي الكلي للجذر":

يَقْصِدُ به النموذج الذي استعمله ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة، واجتهد في إيجاد صلة اشتقاق تجمع كلمات الجذر التي ليس لها علاقة اشتقاق أصغر، مع المفردات ذات صلة اشتقاق أصغر؛ أي يقوم بجمع الكلمات تحت جذر واحد ذي أساس شكلي دلالي معا، فجعل من الجذر وحدة تركيب معجمي تتركب من وحدات أصغر تتمثل في المفردات، يجمعها رابط دلالي واحد.[2]

يقول ابن فارس في جذر (خ ل ق): «خلق: الخاء واللام والقاف أصلان، أحدهما تقدير الشيء، والآخر ملاسة الشيء.

---

[1] – مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص252.

[2] –ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص293-294.

فأما الأول قولهم: خلقت الأديم للسقاء إذا قدرته... ومن ذلك الخلق وهي السجية، لأن صاحبه قد قُدّر عليه... والخلاق النصيب لأنه قد قدر لكل أحد نصيبه.

ومن الباب رجل مختلف: تام الخَلْق.. وأما الأصل الثاني فصخرة خلقاء أي ملساء... ويقال إخلولق السحاب: استوى».[1]

يوضح الباحث أن ما تطرق إليه ابن فارس في معجمه يُعد نوع من التوسع في الاشتقاق، في مده مظلة الاشتقاق لتشمل جميع مفردات الجذر الواحد، ففي تصوره كأنه جعل الاشتقاق على نوعين: أحدهما قياسي وهو ما يعرف بالاشتقاق الصغير، والثاني سماعي لا تجمع مفردات جذره صلة.

2- نموذجا السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور "جذور التقليبات":

يُعد الخليل رائد المعجمية العربية صاحب فكرة السلسلة: لأنه أراد أي يبني معجم لا أن يقوم بعملية جمع فحسب.

فالسلسلة المعجمية هي مجموعة الجذور التي تُمثل تقليبات لأصول واحدة، وهي وحدة تتوسط المعجم والجذر، فالجذر إذا كان يجمع عددا من المفردات تحته، فالسلسلة تزيد بجمع عدد من الجذور تحتها.

يَعتمدُ المعجم فكرة التقليبات فيتركب من المفردات بوصفها وحدة دُنيا، والجذور بكونها وحدة وسيطة أكبر تشمل عددا من الكلمات،ثم السلسلة باعتبارها وحدة وسيطة أكبر من الجذر، فهي تشترك في

[1] -ابن فارس: مقاييس اللغة، 2/ 213-214.

أصول الجذر لا ترتيبها، فالمعجم يشتمل على وحدتين وسيطتين بين المفردات والمعجم هما: وحدة الجذر والسلسلة.[1]

يورد الباحث نموذجي السلسلة فيما يلي:

أ- نموذج السلسلة الشكلية أو الصوتية للجذور:

السلسلة التي تتخذ للجذر أصل واحد، أي السلسلة التي تقوم بجمع الجذر مع تقلباته، وهي السلسلة التي استخدمها الخليل في معجمه العين.

ب- نموذج السلسلة الدلالية للجذور "جذر الاشتقاق الأكبر":

انطلق ابن جني من فكرة الخليل في السلسلة الصوتية للجذور، وقام بعبقريته تحويلها إلى سلسلة دلالية، من خلال إثباته الدلالة التي تجمع شتى التقاليب المستعملة من كل سلسلة جذر.[2]

المبحث السادس: نظام الكتابة العربية

1- نظام توليد الأبجدية العربية:

يقاس التنظير لنظام الكتابة في لغة ما ببيان وحداتها الكتابية Graphemes، ومالها من سمات كتابية مميزة distinctive features أو graphitic features بالتنظير للنظام الصوتي للغة من تحديد وحداتها الصوتية، وما يميّزها من سمات صوتية.

السمات الكتابية المميّزة في العربية: "الرسوم الأساسية أو البسيطة والأوضاع أو تغييرات الرسوم"

---

[1] –ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 295

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 295-296-298.

1. يشمل نظام الكتابة في اللغة قائمة بكل الرموز التي تستعملها، تعرف هذه الرموز بالوحدات الكتابية (الجرافيمات) وسمات استخدامها المميّزة، وترد هاته الرموز في لغة ما، من خلال جمع مجموعة من السمات الكتابية المميزة في وحدات متقابلة تقوم بدور وحدات اللغة الكتابية. تتولد جرافيمات اللغة من ثلاث عناصر أساسية تُمثل سماتها الكتابية وهي:

الرسوم الأساسية المستخدمة، الرسوم البسيطة، أوضاعها، تغييراتها.[1]

2- نظام تحقق الأبجدية العربية: "ألوجرافات العربية": أسسها

تأخذ الحروف العربية عددا من الصور "الألوجرافات" بسبب موقعها من الكلمة، وما يجاورها من الحروف.

يعرضُ الباحث الحديث عنها فيما يلي:

أسس الألوجرافات:

تتمثل أسس تغير الألوجرافات في عدة أمور، هي: موقع الجراف من الكلمة، موقعه من الجراف المجاور له.

أ- موقع الجراف من الكلمة:

وضع له بعض اللغويين افتراض رباعية الموقع، فجعلوا للحرف الواحد صورا أربعة وفقا لمواقعه الأربعة من الكلمة: في أولها ووسطها وآخرها ومستقلا عنها، يتجلى ذلك في الأمثلة الشهيرة الآتية: صور العين (عـعـع ع)

---

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: "نظام الكتابة العربية ونظريتها"، حولية الجامعة الاسلامية العالمية، العدد التاسع، 2001م، ص173-174.

ب- موقع الجراف بعضها من بعض:

ترد الجرافات بعضها من بعض في العربية، مثل: وقوع الميم بعد اللام يجعل الميم تُرسم بشكل خاص مختلف، نحو: (لم) إذ تركب اللام فوق الميم[1]

ونصل في ختام هذا الفصل إلى جملة من الملاحظات نرصدها كالآتي :

-يكمن جوهر الظاهرة المعجمية في كونها دلالية ترد في كل المستويات اللغوية.

-من الصعوبات التي تواجه الظاهرة المعجمية : عدم استقلالها بمستوى لغوي واحد،

وبوصفها ذات طبيعة تجريدية .

-المفاتيح الإجرائية للنظرية المعجمية تتمثل في: الجمع المعجمي لمفردات وتراكيب اللغة، ووصف وتصنيف المادة المعجمية وتحليلها لبيان أنظمتها الدلالية، والبناء العام للعمل المعجمي.

_تتجلى تصورات اللسانيات المعاصرة في نظرية التركيب المعجمي في: نموذج تقديم العلاقات الدلالية، ونموذج معالجة المكونات الدلالية، ونموذج الحقول المعجمية، ونموذج معالجة التركيب المعجمي.

_تتمثل تصورات النظرية اللغوية العربية للتركيب المعجمي في : نموذجا نظرية الجذر المفرد ونموذجا السلسلة المعجمية .

-يتمثل نظام الكتابة في نظامي: توليد الأبجدية العربية وتحقق الأبجدية العربية.

---

[1] – ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص323-324-325.

الخاتمة:

نصل في ختام هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية :

-النظرية هي تصور أو افتراض ذهني يرسمه العلماء لوصف وتفسير وضبط وتحديد النظام الذي يحكم الظاهرة، فالنظام تتضمنه اللغة والظاهرة يكمن وجودها في عقول العلماء، فغيابهما غياب النظرية، فهما السبيل الممهد لها.

-قوام النظرية مجموعة من الشروط والمفاتيح الإجرائية التي تحقق بها الهدف المرجو للتنظير: تتصل الأولى بالتجريد والعموم والاكتمال والبساطة والاتساق والاقتصاد، وتتمثل الثانية في: الجمع والوصف والمقارنة والتصنيف والتعميم والتحليل والشرح والتفسير .

-حاجة الدرس اللغوي الماسة للتنظير.

-تحليل الظاهرة الصرفية في اللغة المتمثلة في ظاهرة التعدد وبيان أنظمتها الثلاث وهي:

- فروع الوحدة اللغوية الواحدة "نظام الفرع".
- فروع العلاقة اللغوية الواحدة "نظام التقابل".
- أفراد الباب أو الحكم الواحد "نظام التشابه".

-إقامة جسر التواصل بين التراث اللغوي العربي والنظريات اللسانية المعاصرة، وربط المفاهيم التراثية بالمفاهيم الغربية نحو:

- العلامة الصرفية: الوحدة- الترتيب Item - arrangement .
- الميزان الصرفي: الوحدة- العمل Item –process.

- جداول التصريف: الكلمة- التصريف Word- paradigm .

- تشكل الأنظمة النحوية القوانين الكلية ،التي تحكم الظاهرة النحوية وتندرج ضمن مختلف قواعد التركيب النحوي.

-تتمثل النظرية النحوية في مفهوم النظرية الأساسية التي تلقب بنظرية العامل، وأخرى للتركيب النحوي للعربية ،ونظريات مكملة لنظرية العامل وأخرى بديلة لنظرية أداء السمة.

-يكمن جوهر الظاهرة المعجمية في كونها دلالية، ومن الصعوبات التي تواجهها عدم انفرادها بمستوى لغوي واحد، لها حضور في كل مستويات اللغة، لأنها ذات طابع تجريدي.

-تتجلى تصورات الدرس الغربي لنظرية التركيب المعجمي في نموذج : تقديم العلاقات الدلالية، ومعالجة المكونات الدلالية، والحقول المعجمية،ومعالجة التركيب المعجمي ،وترد في التراث اللغوي العربي في نموذج نظرية الجذر المفرد والسلسلة المعجمية.

-يشمل نظام الكتابة نظامي: توليد الأبجدية العربية وتحقق الأبجدية العربية.

قائمة المصادر والمراجع

1-أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب "مع دراسة لقضية التأثير والتأثر"، عالم الكتب، ط6، القاهرة، 1988م.

2-إحسان مُحَمَّد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة"، دار وائل، ط2، عمان، 2010م.

3- الأمين ملاوي: جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين المنهج والاستعمال،(رسالة دكتوراه)، مخطوطة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2009م.

4-ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب، (دط)، مصر، 1980م.

5- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (دط)، (دب)، (دت).

6-أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، عويدات، ط2، بيروت، باريس، 2001م.

7- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، (دط)، المغرب، 1994م.

8- تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2006م.

9- الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم المرجان، دار الرشد، (دط)، العراق، 1982م.

10- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، (دط) ، بيروت، لبنان، (دت).

11- ابن جني: المنصف شرح لكتاب التصريف، تحقيق مصطفى البابي الحلبي، ط1، القاهرة، 1954م.

12- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1993م.

13- ابن جني: الخصائص، تحقيق: مُحَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، (دط)، القاهرة، 1952م.

14- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي: أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، الدار العربية، للعلوم، ط1، بيروت، 2009م.

15- حسن إسماعيل، د شهير دكرورى: بحوث المؤتمر العلمي السنوي فخر الدين الرازي وأسس النظرية في العلوم العربية والإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة المينا، 10_12مارس 2002م.

16- حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي "الإستقراء_ التحليل _ التفكير" ، دار الشروق، ط1، عمان، 2002م.

17- حسن منديل حسن العكيلي: أثر الموروث النحوي في مقترحات محاولات التيسير النحوي المعاصر"، عالم الكتب الحديث، ط1،إربد- الأردن، 2012م.

18- خالد حامد: منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية، دار جسور، ط2، الجزائر، 2012م.

19- خلود بنت دخيل آل خوار: مغني الألباب عن كتب الصرف والإعراب، تقديم: أ.د نهاد الموسى، أ.د إسماعيل عمايرة، دار الفكر ، ط1، عمان، 2010م.

20- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق مُحَمَّد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، (دط) ، بيروت، (دت).

21- ابن السراج: الاصول في النحو، تحقيق: عبد الرحمن الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1996م.

22- عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986م

23- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب، (دط)، مصر، 1990م.

24- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: مُحَمَّد أحمد جاد المولى وآخرون، دار التراث، ط3، القاهرة، (دت).

25- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: . عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت: 1985م.

26- الصيمري: التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، ط1، دمشق، 1982م.

27- العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، ط1، دمشق، 1995م.

28- علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1979م.

29- ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1991م.

30- الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، (دط)، بغداد، (دت).

31- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية " نماذج تركيبية ودلالية"، دار توبقال، ط3، الدار البيضاء، 1993م.

32- أ.لارامي وفالي: البحث في الاتصال، ترجمة: ميلود سفاري و آخرون، مخبر علم اجتماع الاتصال، (دط)، الجزائر، 2004م.

33- ماجد مرسي جميل عزيز: النظرية العلمية في الفكر المعاصر، المكتب العلمي، (دط)، الإسكندرية، 2001م.

34- مجموعة من المؤلفين: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 2004م.

35- مراد وهبة: المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، ط5، القاهرة، 2007م.

36- مُحَمَّد الروكي: نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، الدار البيضاء، ط1، الرباط، 1994م.

37- مُحَمَّد سعيد ربيع الغامدي: المقتضب والنموذج الصرفي العربي، "المؤتمر الدولي العاشر" المبرد الأزدي جهوده العلمية وآثاره اللغوية والأدبية، جامعة آل البيت، الأردن، 15-16مارس 2014م.

38- مُحَمَّد سمير نجيب اللبدي: " معجم المصطلحات النحوية والصرفية" دار الفرقان، ط1، بيروت، 1985م.

39- مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، ط1، القاهرة، 2006م.

40- مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: " التنظير اللغوي العربي: أسسه وتطبيقاته، مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، 2006م.

41- مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: "التراث اللغوي العربي" "أزمة قراءة وآفاق دراسة" ، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القسيم، السعودية، 2016م.

42- مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: أصول النحو العربي " النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي"، مركز النشر العلمي، ط1، جدة، 2019م.

43- مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: نظرية الصرف العربي " دراسة في المفهوم والمنهج"، مجلس النشر العلمي، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، الحولية 21، الرسالة 158، الكويت، 2001م.

44- مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: " نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام"، حولية الجامعة الاسلامية العالمية، العدد العاشر، 2002م.

45- مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم: " نظام الكتابة العربية ونظريتها"، حولية الجامعة الإسلامية العالمية، العدد التاسع، 2001م.

46- هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، ط1، إربد، عمان، 2008م.

47- ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، (دط)، صيدا، بيروت، (دت).

48- ابن يعيش: شرح المفصل، دار إدارة الطباعة المنيرية، (دط)، القاهرة، (دت).

فهرس المخططات

الفصل	رقم المخطط	عنوانه	الصفحة
الأول	01	إجراءات النظرية اللغوية عند هارتمان Hartmann	16
	02	إجراءات النظرية اللغوية عند مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم	17
	03	بناء نظريات التحليل اللغوي	22
	04	بناء نظريات التصنيف اللغوي	23
	05	النظرية اللغوية العامة في التراث العربي	25
الثاني	01	تعدد الأنظمة في ظاهرة التعدد	32
	02	أنواع التعدد في النظرية اللغوية في التراث العربي	35
	03	نماذج النظرية الصرفية	46
	04	البناء العام لمناهج التحليل الصرفي	53
الثالث	01	فهم الخليل للمعجم العربي مستعمله ومهمله ومحظوره الصوتي	65
	02	تصنيف دائرة اللغة المستعملة	67
	03	تصور المعجميون العرب في معالجة اللغة العربية	69
	04	طرق التماس التركيب الدلالي	76

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: النظر اللساني وحظ التنظير اللغوي منه عند" مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم"	**4**
المبحث الأول: مفهوم النظرية	**6**
أ- لغة	**6**
ب- اصطلاحا	**7**
المبحث الثاني: علاقة النظرية بكل من الظاهرة والنظام والمنهج	**11**
1- علاقة النظرية بالظاهرة	**11**
2- علاقة النظرية بالنظام	**11**
3- علاقة النظرية بالمنهج	**11**
المبحث الثالث:مفهوم النظرية اللسانية	**11**
المبحث الرابع:شروط وإجراءات النظرية اللغوية	**11**
1- شروط النظرية اللغوية	**11**
1-1 التجريد والعموم	**12**
1-2 الشمول والاكتمال	**13**
1-3 البساطة	**13**
1-4 تحقيق الاتساق بين القواعد التي تنتجها النظرية	**13**
1-5 مراعاة الاقتصاد	**13**
2- إجراءات النظرية اللغوية	**15**
2-1 البناء العام للإجراءات	**16**
	16

أ- معيار علاقتها بالمعرفة والتنظير	17
ب- معيار علاقتها بالاستعمال والأنظمة	18
المبحث الخامس: طبيعة النظرية اللغوية	19
1- النزعة الفلسفية	19
2- النزعة المعيارية	19
3- نزعة المقارنة	20
4- النزعة التصنيفية	20
5- النزعة التحليلية	21
المبحث السادس: بناء وتقويم النظرية اللغوية	22
1- بناء النظرية اللغوية	22
2- تقويم النظرية اللغوية	26
الفصل الثاني: النظرية الصرفية والنحوية العربية على ضوء القراءة اللسانية	28
المبحث الأول: الظاهرة الصرفية	29
1- مفهوم الظاهرة الصرفية	29
2- أنواع الظاهرة الصرفية	30
أ- الظاهرة الصرفية الكلية	30
ب- الظاهرة الصرفية الجزئية	30
المبحث الثاني: الأنظمة الصرفية	30
1- الأنظمة اللغوية الصرفية	30
1-1 تعدد صيغ الوحدة لا الوحدة نفسها	30
أ- تعدد التفرع	30
1-2 تعدد الوحدات نفسها لا صورها	30
أ- تعدد التقابل	33
ب- تعدد التشابه	34

المبحث الثالث: النظرية الصرفية ومناهجها للتحليل	**35**
أولا- النظرية الصرفية	**35**
أ- فرضها العام	**35**
1- أصالة جميع الصيغ	**36**
2- أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر	**36**
3- فرعية جميع الصيغ	**36**
ب- نماذجها	**39**
1- التطبيق الأساسي الصريح "نموذج الأصل والفرع"	**40**
1-1 العلامة اللغوية	**40**
1-2 الشرط اللغوي "التوزيع المقيّد"	**41**
1-3 السلوك اللغوي	**41**
1-4 عموم طرف لغيره	**42**
1-5 الشيوع	**43**
2- التطبيقات غير الأساسية " النماذج الضمنية غير الصريحة"	**43**
2-1 نموذج التضعيف	**43**
2-2 نموذج المورف القُلَّب	**43**
2-3 نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها	**44**
2-4 القلب المكاني	**44**
3- النماذج البديلة " النماذج الفونولوجية"	**45**
3-1 الإبدال	**45**
3-2 الإعلال	**45**
ثانيا: مناهج تحليل النظرية الصرفية	**45**
1- مناهج التحليل الأساسية	**47**
1-1 منهج العلامة	**47**

2-1 منهج الميزان الصرفي	47
3-1 مناهج جداول المبنيات التصريفية	48
2- مناهج التحليل غير الأساسية	50
1-2 المناهج المكملة	51
1-1-2 الاسمية	51
2-1-2 منهج الإلحاق	51
3-1-2 منهج القلب المكاني	52
2-2 مناهج بديلة	52
1-2-2 منهج الإعلال	52
2-2-2 منهج الإبدال	52
3- مخطط البناء العام لمناهج التحليل الصرفي	53
المبحث الرابع: الظاهرة النحوية	53
المبحث الخامس: الأنظمة النحوية	54
1- نظام الكلمات	55
1-1 نظام تصنيف الكلم	56
2-1 نظام العلاقات النحوية أو العمل	56
2- الأنظمة الفرعية التكميلية	56
المبحث السادس: النظرية النحوية	56
1- النظرية الأساسية للتركيب النحوي للعربية (نظرية العامل)	57
2- النظريات غير الأساسية	57
أ- التكميلية	58
ب- البديلة	58
ج - مفاهيم الأنظمة المتداخلة	58

الفصل الثالث: النظرية المعجمية ونظام الكتابة في العربية على ضوء القراءة اللسانية	**62**
المبحث الأول: الظاهرة المعجمية وصعوبة دراستها	**63**
المبحث الثاني :النظرية المعجمية	**64**
المبحث الثالث :نظريات الجمع والتصنيف المعجمي والتحليل الدلالي	**64**
1- نظرية الجمع المعجمي	**64**
أ – فرضية استعمال العام والخاص	**64**
ب – دائرة اللغة	**65**
2- نظرية التصنيف المعجمي	**66**
3 – ا لتحليل الدلالي	**69**
أ- الاتفاق التام بين اللفظين	**70**
ب- الاتفاق الجزئي	**70**
1- الاشتقاق القياسي أو الصغير	**71**
2- الاشتقاق السماعي	**71**
ج- الاتفاق في الصيغة لا في الجذر	**71**
د – الاتفاق في مادة الجذر لا صيغته	**71**
هـ – الاتفاق في جزء من مادة الجذر	**72**
المبحث الرابع :نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية	**74**
1 – نموذج تقديم العلاقات الدلالية	**74**
2 – نموذج معالجة المكونات الدلالية	**75**
3- نموذج الحقول الدلالية	**75**
4- نموذج معالجة التركيب المعجمي لجمل اللغة	**75**
المبحث الخامس: نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية العربية	**76**
1- نموذجا نظرية الجذر المفرد "جذر الاشتقاق	**77**
	77

الصغير"	
2- نموذجا السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور "جذور التقليبات"	**81**
أ - نموذج السلسلة الشكلية أوالصوتية للجذور	**82**
ب - نموذج السلسلة الدلالية للجذور	**82**
المبحث السادس: نظام الكتابة العربية	**82**
1 - نظام توليد الأبجدية العربية	**82**
2 - نظام تحقق الأبجدية العربية	**83**
الخاتمة	**85**
قائمة المصادر والمراجع	**87**
فهرس المخططات	**93**
فهرس الموضوعات	**94**

الملخص

تنصب الدراسة حول فكرة جوهرية مفادها، الإيمان بالتراث العربي ومنجزه الفكري وبعده الحضاري، وصوغ مفاهيمه وأفكاره وبيان قيمته في نظريات تفتح الآفاق أمامه ليواكب تحديات العصر الراهن، وتقديم قراءة حصيفة واعية دقيقة بأصول التنظير اللغوي الحديثة، ونقله من حيّز التاريخ إلى فضاءات التنظير اللساني العالمي، من خلال قراءة في الجهود اللسانية للدكتور مُحَمَّد عبد العزيز عبد الدايم من خلال مؤلفه النظرية اللغوية في التراث العربي.

الكلمات المفتاحية:

التراث، المعاصرة، النظرية، الظاهرة، النظام.

Abstract

The study focuses on a fundamental idea that is to believe in the Arab heritage, its intellectual achievement, and its civilized dimension, formulating its concepts and ideas and declaring its value in theories that open up horizons for it to keep pace with the challenges of the current era, and provide a prudent and careful reading of the origins of modern linguistic theorizing, and transferring it from the space of history to the spaces of global linguistic theorizing. Through a reading of the linguistic efforts of Dr. Mohamed Abd El Aziz Abd El Dayem, through his author, Linguistic Theory in the Arab Heritage.

key words

Heritage, contemporary, theory, system, method**.**